

مقتطفات واسعة من كتاب خطير يُشرح إسرائيل

«دولة إسرائيل ضد اليهود»

كتاب جديد من تأليف: سيلفان سيبيل

صدر هذا الكتاب في باريس عام 2020، وهو على درجة كبيرة من الأهمية، لأن مؤلفه، سيلفان سيبيل، متابعٌ حثيث ودقيق للتطورات الجارية في المجتمع والدولة الإسرائيليين وداخل التجمعات اليهودية في الولايات المتحدة وفرنسا، وهي أكبر وأنشط التجمعات بين يهود الشتات وأكثرها تفاعلاً مع تطورات الأحداث في إسرائيل. شغل «سيبل» منصب رئيس تحرير صحيفة «لوموند» اليومية الفرنسية الشهيرة، وكان مديراً لتحرير المجلة الأسبوعية «كورييه أنترناسيونال». بحكم كونه مراسلاً لصحيفة «لوموند» في إسرائيل غطى السنوات الأولى من الإنتفاضة الفلسطينية الثانية، كما عمل مراسلاً للصحيفة نفسها في الولايات المتحدة خلال الفترة من 2007 إلى 2013.

يشرح المؤلف في مقدمة كتابه الأسباب التي دعت به إلى تأليفه، فيتذكر أحاديثه مع والده «الصهيوني» الطاعن في السن؛ من بينها ذلك الذي دار عام 1990 بعد سقوط جدار برلين. «ها أنت ترى بأننا ربحنا أخيراً»، قال له والده، وكان المقصود بـ «نحن» الصهيونية والصهاينة. إذ كان هنالك ثلاثة خيارات أمام والده، عندما كان شاباً، لكي يتحرر من معاداة السامية: البوندية (أيديولوجية عمالية قامت على أساسها الحركة النقابية البولندية)، والشيعية والصهيونية. إختار الوالد الأخيرة، وها هو يتيقن من حسن اختياره؛ فالبولندية لم تعمّر طويلاً، وها هي الشيوعية تنهار! يقول «سيبل»: أتذكر بأنني صمت، ولم أعلق بشيء على كلام والدي. فقد كان بيننا فجوة لا يمكن تجاوزها اسمها الصهيونية. قادتني حياتي في إسرائيل إلى إدراك عمق الهوة بين «الصهيونية النظرية» و «الصهيونية الحقيقية» التي تتمسك بالعنصرية الإثنية وبطرد الفلسطينيين من أرضهم. هذه وغيرها جعلتني أبتعد عنها سريعاً. يضيف المؤلف: في عام 2005 نشرتُ كتاباً يُعالج في آن واحد تطور الصهيونية وتطور المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني. وفي عام 2014، طلب مني الناشر استكمال تلك المعالجة، لكنني قاومت لفترة طويلة. لأن الأمر المحير في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي هو تواتر تطورات بصفة شبه يومية. صحيح أن إسرائيل قوية بحيث لا تخسر، لكنها لا تستطيع أن تريح. والفلسطينيون بدورهم يربحون ولكنهم لا يستطيعون ان يخسروا. إذ أن مجرد وجودهم يجعل من المستحيل تحقيق انتصار «نهائي» إسرائيلي وهزيمة «نهائية» فلسطينية. يُرَدف المؤلف قائلاً: مع ذلك، بدأتُ أتذكر تدريجياً أحاديثي مع والدي، وقادني ذلك إلى الإستنتاج بأنني كنتُ مخطئاً. فالأشياء كانت تتغير، وبرزت ظواهر وقوانين جديدة في إسرائيل لم يكن أحدٌ يتصوّر - قبل عشر سنوات - بأنها قد تحدث.

بعد ذلك، يستعرض المؤلف أبرز تلك الظواهر والتطورات التي تبرز من جهة، نفاط القوة التي أحرزتها إسرائيل في العقدين الماضيين؛ ومن جهة أخرى، التحوّل المتسارع الذي تشهده لكي تصبح دولة فاشية تسلّطية (عمادها القوة) حتى على مواطنيها المعارضين لسياساتها. ودولة فصل عنصري

الأمر الذي يدفع إلى التردّي المتسارع لصورتها على الصعيد العالمي وفي أوساط الرأي العام العالمي - بما في ذلك داخل الولايات المتحدة وفرنسا، وخاصة فيما يتعلق بسياساتها تجاه الشعب الفلسطيني الذي تحتل أرضه وتحاول القضاء عليه.

في ضوء التطورات والظواهر الجديدة، يقول المؤلف : «قررتُ في عام 2018 تخصيص كتاب عن المجتمع الإسرائيلي حصرياً». والحال يُعتبر هذا الكتاب وثيقة في غاية الأهمية لمعرفة النتيجة التي وصل إليها المشروع الصهيوني في فلسطين بعد ما ينيف عن سبعين عاماً على ولادته هناك، وتحديداً بعد إحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967. يستند المؤلف في ذلك على وقائع كثيرة جداً يُوردها، وإلى عشرات المقابلات التي أجراها مع مسؤولين وقادة رأي عام من اليهود في إسرائيل والولايات المتحدة وفرنسا. يُساعد الكتاب على فهم خلفية التحوّلات الجذرية التي شهدتها ذلك المجتمع، خصوصاً في العقدين الماضيين اللذين تميّزا بالفترة الطويلة من حكم رئيس الوزراء السابق نتنياهو.

يختار المؤلف البدء بسرد أحداث عام 2018 للإشارة إلى نقاط الذروة التي بلغت تلك التحوّلات ودلالاتها. جاء قرار الرئيس الأمريكي السابق ترامب القاضي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس ليكسر تحفظات أو تردد الإدارات الأمريكية السابقة في تطبيق ذلك القرار. شكّل ذلك النقل، مترافقاً مع عدم اعتراض أي من العواصم العالمية أو الإقليمية المؤثرة عليه «لحظة قوة» جمعت معاً شريكين يؤمنان بأن القوة، والقوة وحدها هي التي يجب أن توجه سياسة بلديهما.

هذا «الإيمان» بالقوة والإعتماد عليها ليس جديداً على السياسة الإسرائيلية ؛ فقد تم الإعتماد عليها منذ قيام إسرائيل. لكن الجديد في الأمر هو تحول ذلك إلى شعار لدى الإسرائيليين فحواه «ما لا تحصل عليه بالقوة، فلسوف تحصل عليه باستخدام المزيد من القوة» ! جاء هذا التطور تحت تأثير الشعور العالي بالثقة بالنفس، وبسبب عدم وجود محاسبة للجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين. وبهذا الصدد يكشف المؤلف «خلاصة تجربة» الإحتلال الإسرائيلي مع الإنتفاضة الفلسطينية الأولى (1987 - 1990)؛ لقد أجبرت تلك الإنتفاضة الحكومة الإسرائيلية على الإعتراف بـ والتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تعتبرها «إرهابية تخريرية»، وترفض مجرد الإعتراف بها. خلال الإنتفاضة الأولى لم تدخل دبابية إسرائيلية واحدة مدينة فلسطينية - دون أن يعني ذلك بان أساليب البطش والتعذيب والقتل والقمع وكسر أضلاع الأطفال وتدمير المنازل كان غائباً عن ممارسات الإحتلال في تلك الفترة بقيادة حكومة حزب العمال. لكن أركان نظام الإحتلال «تعلموا الدرس». لذلك، عندما اندلعت الإنتفاضة الثانية (سنة 2000)، سارعت حكومة شارون إلى استخدام أقصى درجات العنف لئلا تندلع الإنتفاضة في مهدها، خوفاً من أن تقودها - كما الأولى - إلى «تقديم تنازلات» إلى الفلسطينيين. وعليه، قصفت طائرات ف 16 نابلس وجنين ودخلت دبابات الإحتلال مخيم جنين والمدن، وأرتكبت المجازر بهدف منع الإنتفاضة من الإستمرار والإمتداد والتطور.

هذا الإيمان المطلق بقدره القوة على تحقيق كل شيء (الذي كان موجوداً إصلاً زمن حكومات حزب العمال)، تعزّز أكثر فأكثر خلال حكم الليكود الذي بدأ منذ عام 1977، وأصبح يُشكّل جزءاً مهماً من عقلية أغلبية كبيرة من الإسرائيليين. في ضوء هذه العقلية المهيمنة، طوّر جنرالات الحرب الإسرائيليون ما أطلقوا عليه «عقيدة الضاحية» (نسبة إلى الضاحية الجنوبية في بيروت)، وطبقوها على قطاع غزة، وهي عقيدة حوّلت جريمة الحرب المرتكبة ضد السكان المدنيين إلى استراتيجية رسمية لإسرائيل في «صراعها مع الإرهاب». بحسب قائد هيئة الأركان، الجنرال جادي إيزنكوت (2015 - 2019) تقول هذه النظرية بأنه في «الحروب غير المتناظرة»، عندما يسيطر العدو على وسط معادٍ لك، أو يتمتع بدعم السكان، فإن القيام بأعمال تدمير كثيفة لبناء التحتية وسكانه المدنيين - من خلال تنفيذ واعتماد «القوة غير المتكافئة» - هي أعمال لا غنى عنها من أجل الوصول إلى أهدافك.

اليوم، يعلن الإسرائيليون بوضوح وعلانية رفضهم لقواعد القانون الدولي، بذريعة «رفض الذوبان العنصري الإثني أو الديني لبلدهم». وهذا يُعري زعماء أنظمة التطرف القومي في العالم، من أمثال زعماء الهند والبرازيل وبولندا والمجر؛ إذ أصبحوا يعتبرون إسرائيل قذوة ومثالاً في «الحرب ضد الإرهاب»، وفي احتقار القانون الدولي واعتماد القوة، بالرغم من احتجاج قوى عديدة في العالم ضد سياستها. ومن بين تفرعات سياسة نتنياهو - وهو ما سوف نأتي عليه لاحقاً - تحالفه مع حكومات ومسؤولين «معادين للسامية»، وفي الوقت نفسه عدم تورّعه عن إتهام كل من يهاجم الصهيونية بمعاداة السامية.

* * *

يحمل الفصل الأول من الكتاب عنوان «فرض الرعب»، ويورد أمثلة كثيرة على ممارسات جنود «الجيش الأكثر تمسكاً بالقيم»، تقشعرّ لها الأبدان نظراً لوحشيتها ولإنسانيتها؛ وهي ممارسات لجنود الإحتلال ترتكب يومياً، حتى في الأوقات التي لا يكون فيها مواجهات واسعة بين هذا الشعب وقوات الإحتلال. حاضنة هذه الممارسات المقولة التي أوردناها قبل قليل عن «القوة والمزيد من القوة». أحدث هذا الإرتفاع، ذات المغزى لمستوى العنف الجسدي والنفسي ضد الفلسطينيين، أثراً على موقف الجنود الذين أصبحوا يُطلقون النار بسبب أو بدون سبب؛ يُشجعهم على ذلك تغطية ضباطهم على جرائمهم. فجرائم قتل الشبان الفلسطينيين - التي تصل في بعض الأحيان إلى قتل 3 أو 5 منهم كل يوم - لا عقاب لها. والفلسطينيون الذين يتظاهرون ضد جدار الفصل العنصري يُقتل منهم واحد كل يوم على أقلّ تقدير. إنها أعمال بربرية بكل معنى الكلمة. والأمر الخطير في ذلك كله هو تعليم الجنود احتقار كرامة الفلسطينيين وحياتهم، وتعويد الجنود على ممارسة القتل بدم بارد، وبدون أي وازع أو ضمير وإنكار أي حق إنساني للفلسطينيين.

يتطرق المؤلف إلى سياسة «إظهار الحضور» المنتهجة والتمثلة بتسيير دوريات إسرائيلية في المدن الفلسطينية - كالخليل مثلاً - من أجل القيام بأعمال التخويف والرعب والمداومة في منتصف الليل بدون سبب، والإعتقالات الكيفية إلخ.. ويستشهد المؤلف بأقوال رئيس جمعية «كسر الصمت» (المشكلة من ضباط وضباط صف وجنود سابقين يحتجون على ممارسات جيش الإحتلال) الذي يؤكد بأن القصد من تلك السياسة إفهام الفلسطينيين بأنهم تحت المراقبة الدائمة.

يؤكد المؤلف بأن لا شيء من تلك الممارسات القمعية التي تستهدف إذلال الفلسطينيين يجري بالصدفة، بل مخطط لها بعناية تامة. ويعطي مثلاً على ذلك التعذيب النفسي الوحشي الذي يُمارس على مئات العمال الفلسطينيين العاملين فيما وراء الخط الأخضر فجر كل يوم عند نقاط التفتيش. يكون هناك أربع بوابات مغلقة. فجأة يظهر ضوء أخضر فوق واحدة من هذه البوابات - مثلاً البوابة (أ) - فتفتح ويُسمح لعشرة اشخاص بالمرور. ثم تُغلق البوابة بدون تفسير. بعد ذلك يتدافع الناس نحو البوابة (أ) إعتقاداً منهم بأن المرور ممكن من خلالها... لكن، بعد نصف ساعة أو أكثر تُفتح البوابة (ب)... وهكذا.. يتم ذلك كلّ على يد جندي أو جنديّة من الشباب «يتسلّى» بتعذيب العمال نفسياً، بينما الأمر يتعلق بأجرة يوم عمل. مع مرور الأيام، تُصبح نقطة التفتيش شيئاً معقداً ووحشياً ويقود إلى بؤس معنوي... إنها قصة عادية تجري يومياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لكن ما يبدو من تصرف الجنود على أنه عادي روتيني هو في حقيقة الأمر مُفكّرٌ به وأجريت عليه تجارب مرات ومرات، واعيد تقييمها؛ والهدف منها هو جعل حياة الناس غير محتملة ولا تُطاق. ويعود «الفضل» في هذه التجارب «الوحشية» إلى مارتن سيجلمان، أستاذ علم النفس في إحدى الجامعات الأمريكية؛ إذ بدأ بتجاربه هذه على الحيوانات ثم جرّبها على البشر.

لا يقتصر العنف الوحشي الممارس ضد الفلسطينيين على جنود الإحتلال، بل يرفده أعمال عنف المستوطنين المحمية من طرف قادة الحركات الدينية المتعصبة وسلطات الإحتلال.

وبما أن إسرائيل أصبحت «بطلة الحرب على الإرهاب»، فإن جميع أعمال القمع المفروضة على الفلسطينيين تخاض تحت راية أيديولوجية «الحرب ضد الإرهاب»، وهو ما يعني بأن الشعب الفلسطيني هو «شعبٌ إرهابي». يترتب على ذلك اعتبار أي عمل عنيف فلسطيني (وليس فقط المقصود هنا «تفجير» أو «إطلاق نار») بل رمي حجر أو صفعاً توجيهها فتاة إلى ضابط صف... هو «إرهاب»؛ بل تطور الأمر إلى حد اعتبار المقاومة السلبية أو القيام بمسيرات هو «عمل إرهابي» ! وهو ما يعني - من وجهة نظر سلطات الإحتلال - بأن الصراع ضد الإرهاب عبارة عن مشكلة فنية ليس أكثر ! ومن تداعيات ذلك أن الخبراء الإسرائيليين لا يطرحون على أنفسهم إطلاقاً سؤال عن مدى شرعية الوسائل التي تستخدم في هذه الحرب.

يتحدث المؤلف بعد ذلك عن جرائم وممارسات إسرائيل ضد قطاع غزة، ويصل إلى الإستنتاج بأن الهدف منها هو الوصول إلى «الموت البطيء» للفلسطينيين هناك.

الحلقة الثانية : ماذا تغير في إسرائيل خلال خمسين سنة ؟

(الحلقة 2 : مقتطفات من كتاب «دولة إسرائيل ضد اليهود» للكاتب اليهودي سيلفان سيبيل)

ماذا تغير في إسرائيل خلال خمسين سنة ؟

هذا هو العنوان الفرعي للفصل الثاني من كتاب «دولة إسرائيل ضد اليهود» للكاتب اليهودي سيلفان سيبيل، الصادر في باريس عام 2020. أما العنوان الرئيسي له فهو «التبؤل في حوض السباحة من أعلى المغطس» ! يبدأ الفصل بالتذكير بقصة ذات دلالة وقعت في ربيع 2017. يتعلق الأمر بفيلم وثائقي عن حيّ المنشية في يافا. يظهر مشهد يشرح فيه مهندس مدن تابع للبلدية لمجموعة من الطلبة تاريخ المكان. ويصل إلى القول بأن يهوداً مغاربة جاءوا عام 1950 وكانوا يسكنون هذا المكان حتى نهاية سبعينيات القرن الماضي، عندما طردوا من بيوتهم من أجل إقامة مركز تجاري على أنقاض منازلهم. عندما سأله الأستاذ المرافق للطلبة لماذا لا يذكر بأنه - قبل ذلك - كان يسكن هذا الحيّ أولئك الذين طردوا منه بالقوة عام 1948 ؟ يُجيب مهندس المدن : «لماذا يتوجب عليّ التحدّث عن ذلك ؟». يردّ عليه الأستاذ : «لأنها وقائع تاريخية». تُرى ماذا كان رد مهندس المدن ؟ ردّ وهو يضحك : «(...) أخت التاريخ.. التاريخ يكتبه المنتصرون»... وهذه فكرة منتشرة على نطاق واسع في إسرائيل.

هذه القصة تُلخّص التغيير الذي عرفه المجتمع الإسرائيلي خلال نصف قرن من الإحتلال : نهاية الإنكار. هذا يعني بأن مهندس المدن لا ينكر حقيقة طرد 95 بالمئة من سكان مدينة يافا على يد المنظمات الصهيونية الإرهابية بداية عام 1948؛ لا بل يعترف بالمسؤولية عن ذلك. ويُضيف : «ليذهب التاريخ إلى الجحيم». ويُعتبر هذا الموقف نقيضاً لما كانت تردده الأطروحات الصهيونية، وهو إنكار طرد الفلسطينيين من أراضيهم. كانت الكتب المدرسية الإسرائيلية تُدرّس التلاميذ بأن «الفلسطينيين غادروا بمحض إرادتهم». اما اليوم، فإن طردهم كان «عملاً مشروعاً» في أعين كثير من الإسرائيليين، بل ويُضيفون بأن «الخطأ الذي أرتكب هو عدم طردهم بالكامل» !!

هذا الحاجز (الإنكار) هو الذي انهار خلال خمسين سنة من إحتلال الضفة والقطاع؛ بل إن فكرة طرد ما تبقى من الفلسطينيين أصبحت «مرغوبة» أكثر فأكثر، وتُعتبر «شرعية». أكثر من ذلك، يُعتبر ذلك الطرد في نظر قطاع واسع من الرأي العام الإسرائيلي بأنه هو «الحل» ! خلال خمسين عاماً انخرقت عقلية اليهود الإسرائيليين تدريجياً باتجاه أصبحت معه سيطرة الروح الإستعمارية ونزع صفة الإنسانية عن العدو هي الطاغية. كمثال على ذلك، التطور الذي وقع في حزب مزراحي الصهيوني، وتغيّر اسمه إلى حزب مفدال. تاريخياً، كان نواب هذا الحزب يظهرون ك «حمائم» فيما يتعلق بالصراع مع الفلسطينيين. واستمر هذا الموقف حتى حزيران (يونيو) 1982 عندما تحقّظ وزراؤه في الحكومة على غزو لبنان. لكن ورثة هذا الحزب الذين تجمّعوا في حزب أطلق عليه أسم «البيت اليهودي» يضمّ في صفوفه الشريحة الأكثر تطرفاً قومياً والأكثر تمسكاً بالمواقف الإستعمارية. وأمتد هذا «التطوّر» ليشمل تشكيلات من خارج التيار الديني والقومي المتعصّب.

لم تأتي عملية التحوّل إلى مواقف أقصى اليمين دفعة واحدة، لكنها كانت سريعة نسبياً؛ إذ جاء المؤرخون الجدد، في سنوات 1980 - 1990، وكشفوا الحقائق عن عمليات طرد الفلسطينيين، وأخذ البعض «يُنظّر» بأن تلك العمليات كانت «الثلث» الذي دفعه المديون، مثلما يحصل في «الحروب الحديثة» ! ثم جاءت إتفاقيات أوسلو وإندلاع الإنتفاضة الثانية وتفاقم العمليات الإنتحارية التي أصبحت «تهدّد وجود إسرائيل».

أجل، «الهروب الطوعي للفلسطينيين عام 1948» كان اختراعاً إسرائيلياً .. لكن مَنْ يُعبر الماضي اهتماماً عندما يُهدّد «الإرهاب» الفلسطيني وجود الدولة؟ على سبيل المثال، نشرت صحيفة «هآرتس» بتاريخ 27 أيار (مايو) 2019 مقالاً مأخوذاً من الأرشيف، ويتعلق بتدمير بيوت فلسطينيين بعدما أخليت من سكانها بين 1947-1950. جاء في وثائق الأرشيف: «.. ولكي يتم التأكد من عدم إمكانية عودة العرب إلى قراهم، قامت السلطات بمسح تلك القرى عن بكرة أبيها وزراعة غابات مكانها». لكن مَنْ هم أولئك الذين سيهتمون بهذه القصص القديمة؟ لا أحد. على النقيض من ذلك: الرأي المسيطر على الإسرائيليين - سواءً أكانوا من المتديّنين أو العلمانيين - هو أن الخطأ الأكبر الذي ارتكب عام 1948 هو عدم طرد جميع الفلسطينيين. هذه الروح السائدة تنطلق من أمنية مفترضة، وهي أن يروا العرب وقد اختفوا تماماً من المشهد.. «وهذا ما سوف يُحرّرهم من أي ذنب»، كما يعتقد المؤلف.

قضية آزاريا

يُورد المؤلف مثلاً آخر عن «إختفاء الشعور بالذنب أو العار عند الإسرائيليين»، نقلاً عن مدير منظمة «بتسيلم» لحقوق الإنسان. إنها حالة الجندي ايلور آزاريا الذي كان ضمن دورية أطلقت النار على شاب فلسطيني اسمه عبد الفتاح الشريف عام 2016 بينما كان يُشهر سكيناً. جرح عبد الفتاح وكان ينزف دماً، وهو ممدّد على الأرض. إقترب منه آزاريا وقضى عليه بإطلاق رصاصة في رأسه. طبعاً لم تكن تلك هي المرة الأولى التي يرتكب فيها جنود الإحتلال مثل هذه الجريمة؛ لكن هذه المرّة، كان هناك فلسطينيٌّ صوّر المشهد. كانت الصور مرعبة، وأضطر الجيش للتحقيق مع الجندي. على الفور، سرعان ما نظّمت أوساط أقصى اليمين حملة للدفاع عن «العمل المشروع» لـ «بطل» صقّي «إرهابياً»! لم تكن تلك الأوساط وحدها من اتخذ هذا الموقف. قام نتنياهو (رئيس الوزراء آنذاك) بزيارة تضامنية لعائلة الجندي، ودافع عنه وزراء واعتبروا محاكمته «غير مبرّرة». وأخيراً حُكم عليه بالسجن 18 شهراً، حُقّضت لاحقاً إلى 8 أشهر. يُلاحظ المؤلف بأن هذه العقوبة (8 أشهر) تساوي العقوبة التي حكمت بها المحكمة على الفتاة عهد التميمي لأنها صفت ضابط صف إسرائيلياً عندما دخل إلى بيت عائلتها، علماً بأن الجيش كان قبلها بأيام قد قتل ابن عمّها (15 سنة) برصاصة في الرأس. أي أن عقوبة جريمة قتل إنسان تساوي عقوبة صفة لضابط صف!

يقول يهود شاؤول، أحد أعضاء حركة «كسر الصمت» بأن «آزاريا ليس تفاحة مخمّجة منفردة في سلة من التفاح .. إن السلة كلها مخمّجة»، ويُضيف، وهو الجندي السابق في الجيش، «هناك فلسطينيون يُقتلون كل أسبوع بعيداً عن أعين الكاميرات» بدون أن يُلاحق الجنود أو يُعاقبوا. وحتى عندما تكون الوقائع معرّزة بأدلة لا يمكن الإعتراض عليها، فإن الجيش نادراً ما يحوّل هذه الحالات إلى القضاء. تأكيداً لذلك، يورد المؤلف حادثة أخرى أكثر بشاعة من السابقة. في 12 آذار (مارس) 2019 قبلت المحكمة العسكرية - أخيراً - أن تُثبت صور خمسة جنود وهم يضربون بإساحتهم بطريقة مرعبة فلسطينيين موثقي الأيدي ومعصوبي العينين: رجلٌ في السابعة والأربعين من عمره، وإبنه القاصر. يُلحقون بهما جروحاً خطيرة تحت نظر وسمع ضابط لا يحرك ساكناً. كان أولئك الجنود ينتمون إلى وحدة «نتزاه يهودا»، وهي مؤلفة فقط من شبّان متديّنين من غلاة القوميين المتعصبين. كانوا يشتبهون بأن الفلسطينيين الإثنيين يملكان معلومات حول إغتيال إثنين من الجنود، رفاقهم في السلاح، وقع قبل شهر. لم يكن لهذين الرجلين أية علاقة بالقضية. الصور التي نُشرت مرعبة بكل معنى الكلمة. يصفها الصحفي جدعون ليفي على النحو التالي: لا يمكن قياس مدى الغثيان والقرف من هذه الصور. ثم يشعر المرء بالغضب والعار. صوت الضرب على الرأس، ضربة بعد أخرى.. أنين الأب وإبنه والأصوات التي يطلقانها وهما بلا أية وسيلة للدفاع عن نفسيهما... الضحك المجنون للمعتدين،

والجندي الذي يأخذ صوراً لكي يعرضها على أصحابه... حقاً، كان الجنود يتلذذون بصورة سادية، وهم يُوقعون الآلام على كائنين عاجزين عن دفع الأذى عن نفسيهما.

في كلا الحادثتين، كان هناك وزراء وحاخامات يدافعون عن الجنود. عندما قالت مقدّمة برنامج حوارى على إحدى قنوات التلفزة بأن «الإحتلال يُحوّل جنودنا إلى حيوانات»، ردّ نتنهاو على حسابه التويتير بأنه «فخور بجنودنا»، بينما رد وزير التربية على مقدّمة البرنامج «لا، الحيوانات البشرية هم الإرهابيون... إعتذري فوراً»! حُكم على الجنود الخمسة أحكاماً مخزية.

ليس بمحض الصدفة أن يكون جنود وحدة «خلود اليهودية» من الشبان المتديّنين المتعصبين والمتطرفين؛ إذ أخذ التديّن يحتل وزناً مهماً في الوحدات المنخرطة في قمع الفلسطينيين خلال الخمسين سنة الماضية. تُجسّد المدارس التلمودية ذلك بصورة واضحة. استفحلت هذه الظاهرة إلى حد دفعت معه محامياً عضواً في جمعية حقوق الإنسان إلى شن حملة في تشرين الأول (أكتوبر) 2018 للطلب من المحكمة العليا الحدّ من عمل الأكاديمية العسكرية «بني ديفيد» الموجودة في مستوطنة «إلي»، أي في الأراضي الفلسطينية. تأسست هذه الأكاديمية عام 1988، والغرض منها تكوين نخب المستقبل في الجيش الإسرائيلي. مناهجها معبأة بالتديّن وروح التعصّب والتطرف؛ يؤمن طلبتها بأن المسيح سيأتي من نسل داوود. تتلقى الأكاديمية ملايين الدولارات من وزارة التربية ووزارة الدفاع. وقد اعتلى العديد من خريجها مناصب عالية في الجيش. ومن يطلّع على موقع الأكاديمية على الإنترنت فلسوف يقرأ عبارات مثل «الجيش هو الأداة التي تبرزُ بواسطتها قوة الله»، وعبارة أخرى للحاخام جوزيف كالنر «جميع اليهود العلمانيين خونة، ويحقّ للدولة أن تتخذ أي إجراء ضدهم، بما في ذلك طلقة في الرأس». يقول حجاجي إلعاد، مدير منظمة «بتسيلم» لحقوق الإنسان: «من الآن فصاعداً، إسرائيل تُبوّل في حوض السباحة من أعلى خشبة القفز أمام الجميع... النتيجة واحدة، لكن الأثر مختلف... لفترة طويلة كان الإسرائيليون يُخفون قبائحهم.. الآن يرتكبونها على مرأى وسماع الجميع بضمير مرتاح. من وجهة نظر إلعاد، «يعتقد كثير من الزعماء الإسرائيليين بأنهم قادرون اليوم على الحصول على أشياء أكثر بكثير مما كان متاحاً من قبل مقابل ثمن سياسيّ زهيد جداً». ولسان حالهم يقول: «لمماذا لا نُبوّل من أعلى خشبة القفز عندما نستطيع القيام بذلك دون أي عقاب.. من يمنعنا من القيام بكل ما نريد؟».

لاحظ مدير سابق لـ «شين بيت»، كارمن غيلون، عام 2016 بأنه يوجد علاقة مباشرة بين «الإحتلال الذي يُفسد» والصعود القوي لصورة «الإسرائيلي البشع» المعاصرة، وهي صورة تمزج بين «عدم إكتسابه للصفات المدنية والإبتدال». أما ديفيد شولمان، الأستاذ في جامعة القدس، فيرى بأن «إحتلال الفلسطينيين انتهى - بالتراكم - إلى الوصول بإسرائيل إلى عملية من الفساد المعنوي والإنهيار لا مجال للخروج منها». ويُتابع: «صحيحُ بأن الخوف من العرب وكرههم كان موجوداً قبل 1967؛ لكننا لم نكن نشهد هذه العنصرية الزاحفة التي يمكن استنتاجها يومياً بسهولة من خلال ما يُبيّث عبر قنوات التلفزيون وأثير الإذاعات. لقد اختفى الشعور بالعار». وعليه، أصبحت العنصرية وإظهار الكره للأجانب (الذي يُغذّي العدوانية) مقبولاً على نطاق واسع بين الجمهور الإسرائيلي حتى وصل إلى الممثلين الكوميديين الذين لا يتورعون عن إظهار عنصرية فاقعة ضد الفلسطينيين في مسرحياتهم.

يستشهد المؤلف ببعض الدعايات الانتخابية غير المباشرة لحملة نتنهاو في نيسان 2019 للقول بأن الفاشية قد استقرّت في ممارسات القادة السياسيين، سواء في الحكومة أو الكنيست أو تلك الأوساط المحيطة بالقادة السياسيين. ويضربُ مثلاً على ذلك بالملياردير اليهودي الأمريكي شيلدون أدلسون الذي كان يُغدق على نتنهاو بالملايين، إضافة إلى ما أعدقه من مئات ملايين الدولارات على اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، وفي دعم الحملة الانتخابية لترامب.

في 9 نيسان (أبريل) 2014 طُرح السؤال على أدلسون حول مخاطر تخلي إسرائيل عن الديمقراطية إذا ما استمرت في احتلال الأراضي والسكان الفلسطينيين. كان رد أدلسون : « لا أعتقد بأن التوراة تقول شيئاً عن الديمقراطية. والله لم يقل كلمة واحدة حول الحفاظ على إسرائيل كدولة ديمقراطية. تقول لي بأن إسرائيل لن تكون ديمقراطية ... وماذا في ذلك ؟ ».

من بين مظاهر الفاشية تلك العبارة التي أطلقتها عضو الكنيست، ميري ريجف التي عُيِّنت وزيرة للثقافة في 2015، بوجه أعضاء الكنيست من الفلسطينيين «أخرج هذا برًا». تعتبر هذه الوزيرة «العرب» و «المسلمين» برابرة متخلفين مجرمين معادين للسامية. أما هدفها الثانوي فهم «اليساريون» الإسرائيليون الذين يُقدِّمون الدعم لـ «الطابور الخامس»، أي نواب الكنيست الفلسطينيين؛ وهي تتمنى أن يأتي يوم تُنزع فيه الجنسيّة عن هؤلاء. إضافة لذلك، لا تتردد «وزيرة الثقافة» عن التعبير عن احتقارها للمتففين كلما سنحت لها الفرصة.

أما أفيغدور ليبيرمان الذي كان وزيراً لعدة مرات ومدافعاً شرساً عن العلمانية، فهو يريد إعدام المواطنين العرب غير الموالين للدولة. وكان قد هدّد عام 1998 بقصف السد العالي في أسوان. وخلال العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2012 صرّح بـ « أننا يجب أن نعيد غزة إلى القرون الوسطى وتدمير بنيتها التحتية، بما في ذلك الشبكات والطرق والمياه».

الحلقة القادمة : «لكن ما هو دمك ؟» .. قانون الدولة القومية اليهودية

(الحلقة 3 : مقتطفات من كتاب «دولة إسرائيل ضد اليهود» للكاتب اليهودي سيلفان سيبيل)

«لكن ما هو دمك؟».. قانون الدولة القومية اليهودية

عندما قُدم مشروع القانون حول «الدولة القومية اليهودية» إلى الكنيست، قَدّمت القائمة المشتركة التي تضم النواب العرب الفلسطينيين نصاً بديلاً يُوصي بالتزام «مبدأ مواطنة متساوية لكل مواطن»، سواء أكان يهودياً أو عربياً أو أية صفة أخرى؛ أي أن النص يقف على النقيض تماماً من القانون الذي يمنح بشكل صريح المواطنة الكاملة «لليهود وحدهم». ماذا جرى للإقتراح البديل؟ هل رُفض؟ لا، لأنه ببساطة لم يُطرح للتصويت. وبذلك يكون البرلمان الذي من المفترض أن يُجسّد الديمقراطية، يُصبح هو نفسه غير ديمقراطي. لكن الرسالة المقصودة من وراء ذلك الرفض كانت تقول شيئاً آخر وهو: «انتم أيها النواب العرب... في هذا الأمر تحديداً، ليس لكم كلمة لتقولوها!» وقد قالها نتنياهو بالفم الملآن: «إسرائيل ليست دولة لكل مواطنيها، إنها الدولة - الأمة لليهود فقط».

بعد أن يشرح المؤلف القانون المشار إليه أعلاه، وهو الذي صوّت عليه الكنيست في 19 تموز (يوليو) 2018، يوضّح «الخبث والتحايل» الذي كان يُميّز بين «الجنسية» و «المواطنة»، منذ إنشاء إسرائيل. فاليهودي هو يهودي الجنسية (أي الهوية الإثنية)، لكنه يحمل المواطنة الإسرائيلية (الهوية القانونية). أما الفلسطيني فتكون جنسيته «عربي» أو «درزي» إلخ.. يؤكد المؤلف بأن «الرؤية» التي يُجسدها هذا القانون قديمة جداً، وهي راسخة في الصهيونية الأصلية التي كانت متأثرة جداً بالقوميات الإثنية الموجودة في بلدان شرق أوروبا. وبلغت الإنتباه بعد إقرار القانون تصريح وزير العدل آنذاك «إيليت شاكيد» التي قالت: «إنه لأمرٌ مشروع الحفاظ على أغلبية يهودية في إسرائيل حتى لو كان ثمن ذلك إنتهاك حقوق المواطنين غير اليهود». وحتى لا يكون هناك أي التباس في أقوالها، حدّثت بدقّة قائلة: «لا يجب على الصهيونية الإستمرار في الخضوع لنظام حقوق فردية يتم تأويلها بصورة عالمية». يتّضح من ذلك بأن المبادرين لصياغة قانون الدولة القومية اليهودية كان استهدافهم أساساً مبدأ الحقوق الفردية العالمية غير القابلة للتصرف.

«هذا القانون سيؤذي لدولة إسرائيل وسيؤذي للشعب اليهودي». هذه الكلمات لم تصدر عن زعيم «الحزب العربي»، أيمن عوده، ولا عن اليساريين من أمثال المؤرّخ زيف شتيرنهل، بل عن روفين رفلين، رئيس دولة إسرائيل الذي كان واحداً من مؤسسي الليكود! هذه عيّنة من أصوات كثيرة ارتفعت احتجاجاً وتنديداً ورفضاً للقانون الذي يتعارض مع نصوص «إعلان إستقلال دولة إسرائيل»؛ والأخطر من ذلك كله انه القانون الذي يُكرّس انتصار النزعة الإثنية (العرقية) العنصرية.

يُورد المؤلف بعد ذلك القصة التالية التي وقعت في آب (أغسطس) 2018، أي بعد شهر من سنّ القانون ونُشرت في الصحافة، وهي تُظهر المدى الذي وصلت إليه العنصرية في إسرائيل. يجتاز نديم سرّوح، 34 سنة، دكتور في علوم المعلوماتية، الحدود الإسرائيلية مع الأردن حيث أمضى إجازة مع العائلة الفلسطينية لزوجته فينوس أيوب، خريجة هندسة معمارية من معهد تخنيون في إسرائيل. يسأله شرطي إسرائيلي في البداية فيما إذا كانت زوجته حاملاً، فيجيبه نديم بلا. «جيد، يعني بإمكانها البقاء تحت الشمس»، يقول الشرطي. كانوا في صحراء عربية، وفي ذلك اليوم كانت درجة الحرارة تتجاوز 45 درجة مئوية. في القسم قام شرطي ومعه موظفة من «شين بيت» (المخابرات الإسرائيلية) باستجواب نديم. من أين أتيت؟ ماذا تفعل؟ من كان والدك؟ هذا الأخير ولد في حيفا عام 1940، وطُرد إلى لبنان في عام 1948. وفي عام 1968 ذهب إلى ألمانيا للدراسة حيث بقي هناك. وهناك وُلد نديم عام 1984. دخل إلى إسرائيل بجواز سفر ألماني وعثر على عائلته الفلسطينية. هنا تسأله

موظفة «شين بيت» : ما هو أصلك بالضبط ؟ يُجيبها نديم : «من ألمانيا، وليس لديّ أية مواطنة أخرى». تعود الموظفة لتسأل : «أجل، لكن ما هو دمك ؟ ألماني أم فلسطيني ؟». يرد عليها نديم : «لا أفهم ماذا تريدان.. لكن إذا كنتِ تتكلمين عن دمي، فهو أيضاً بولندي». في الواقع تزوّج والده من ألمانية أصلها بولندي.

بعد ذلك يستمر التحقيق لوقت طويل حيث تسأله موظفة «شين بيت» - مثلاً - عن رأيه حول ما يجري في غزة. وعندما تملك الغيظ نديم أجاب : «لا أعتقد بأنه مسموح لكم طرح هذا النوع من الأسئلة عليّ». هنا فقدت الموظفة السيطرة على أعصابها وأجابت : «نفعل ما نريد، نحن لسنا في ألمانيا هنا. لا ندع اللاجئين يدخلون كما يشاؤون مثلما تفعل ميركل خاصتك»؛ ثم تُشير إليه لتريه علماً يرفرف في الخارج، «أترى ؟ أنت في إسرائيل، وهذه ليست بلدك، وإذا كان هذا لا يعجبك، بإمكاننا مصادرة جواز سفرك وإعادتك إلى الأردن». بعدها، يتناوب الشرطي في التحقيق : ماذا تفعل في برلين ؟ ما هي علاقاتك ؟ وتستنأف الموظفة مكررة للضغط عليه «لا تكذب.. إذا ما أردت يوماً أن ترى زوجتك ثانية». بعدها تعود من جديد لكي تسأله هذه المرة باللغة العربية «أنت تعزف في مجموعة موسيقية وتقدّم حفلات مجانية من أجل غزة». يُذكرها بأنه لا يفهم اللغة العربية، فتبدأ بالصراخ : «ما هذا العربي الذي لا يتكلم لغة دمه ؟» لكن عندما تستجوبه عن القدس يعود «دمه» للظهور. لا تريد أن تصدّق بأنه لا يحمل أية مشاعر نحو المدينة المقدسة. دمه لا يسمح له بذلك. وعندما تسأله متى ألقى حجراً آخر مرة على إسرائيلي ينفجر نديم ضاحكاً. بعدها أعيد له جواز سفره، وتمكّن من الالتحاق بعائلته.

يُظهر هذا التحقيق جهل محقّقي الأمن بالبيئة التي يعملون فيها : الجميع إرهابيون بالنسبة لهم. كما يُظهر أيضاً العنصرية والسادية التي يتعاملون بها مع الآخر. وقد أصبحت مظاهر ممارسة العنصرية في المجتمع الإسرائيلي منتشرة على نطاق واسع، خاصة ضد العرب في جميع المجالات. على سبيل المثال، تظاهر سكان العقولة لأنهم لا يريدون أن تكون مدينتهم مختلطة، بل مدينة يهودية. جاءت النظاهرة بعد أن حصل 43 من سكان المدينة العرب على عطاء لبناء منازل لهم في الحيّ الجديد. وقد ألغي البيع من قبل المحكمة التي قدّرت بأن شروط منح العطاء مخالفة للأنظمة !

بعد ذلك، يُفصل المؤلف مخططات الإسرائيليين لضم الضفة الغربية وتجميع الفلسطينيين في أماكن معيّنة في منطقة (أ) و (ب) من أجل إفراغ الأرياف من السكان وتجميعهم حول المدن. أما الهدف النهائي من ذلك فهو إنشاء «كانتونات» للفلسطينيين، كما اقترح أفيغدور ليبيرمان عام 2004.

«لا يفهمون بأن هذا البلد ملكٌ للرجل الأبيض»

فكرة صاعدة : النقاوة العنصرية

في هذا الفصل الرابع من كتاب «دولة إسرائيل ضد اليهود» للكاتب اليهودي سيلفان سيبيل، يشرح المؤلف كيف استقرّت العنصرية في المجتمع الإسرائيلي بتواطؤ وحسن استقبال من جانب السلطات العمومية. كمدخل لذلك يعرض بالتفصيل طريقة تعامل الإسرائيليين مع «المتسلّين» الأفارقة (خاصة من دارفور وإثيوبيا) إلى إسرائيل، وهي ظاهرة بدأت منذ عشر سنوات، بينما يعود وجود الأجانب هناك إلى وقت أبعد من ذلك، خاصة من دول شرق أوروبا، وأيضاً من الفلبين وغيرها لإستخدامهم كأيدٍ عاملة رخيصة. ويستشهد بتصريح لوزير داخلية ينتمي إلى حزب «شاس» الديني؛ إذ يقول فيه : «هؤلاء المسلمون الذين جاءوا إلى بلدنا لا يعتقدون بأنها ملكٌ لنا، إنها ملكٌ للرجل الأبيض». ويُضيف بان على إسرائيل أن تلجأ إلى جميع الوسائل لطرد هؤلاء الأجانب، بحيث لا يبقى منهم احدٌ.

يُعلّق المؤلف على ذلك مُظهراً جهل وزير الداخلية ؛ إن معظم الأرتيريين مسيحيون، وليسوا مسلمين. كما أن عدداً كبيراً من سكان دارفور أرواحيون (animists). ويُلاحظ بأن العنصرية ضد السود لم تكن موجودة في إسرائيل من قبل، ربما لأن عددهم كان قليلاً جداً، ولأن العرب هم الذين كانوا في بؤرة اهتمام العنصريين. أما فكرة الدفاع عن الرجل الأبيض فهي جديدة تماماً. من المفهوم ان يُدافع الإسرائيليون عن الغرب، أما عن الرجل الأبيض، فهذا ما لم يرد أي نص حوله في الأدبيات الصهيونية. وفيما يتعلق باليهود الفلاشا (يهود إثيوبيا وعددهم مئة ألف) الذين قدموا إلى إسرائيل فهم لا يزالون يتعرضون إلى التمييز والأعمال العدوانية والحرمان من العمل والتعليم والمسكن اللائق. وبالنتيجة، يصعب القول أنهم تمكنوا من الإندماج في المجتمع. أخيراً فيما يتعلق باللاجئين أو طالبي اللجوء الأفارقة الذين جاءوا بداية سنوات 2000 من شرق إفريقيا، فإنهم يُعانون من العداء الشديد لهم. وقد اتخذت حكومة ننتياهو في عامي 2012 - 2013 إجراءات من أجل إبعادهم إلى بلادهم الأصلية. ويُلاحظ المؤلف أنه في الوقت الذي كان يعلو فيه الصراخ محدّراً من «تهديد الهوية» الذي يُمثله دخول الأفارقة إلى البلاد، كان استيراد العمالة الوافدة من الفلبين وتايلاند يجري على قدمٍ وساق؛ ويستنتج من ذلك بأن العداء للأفارقة لا يمكن ان يُعزى إلّا إلى الزنوجة (negritude). وهذه ظاهرة جديدة ربما تُفسّر في ضوء التقارب المتزايد الذي يجمع بين أوساط أقصى اليمين الإسرائيلي والإنجيليين الأمريكيين، ومن ثم مع عتاة التفوق العنصري للعرق الأبيض. ومعروف بأن العداء لدى هؤلاء يأتي ضد السود في المرتبة الأولى.

ولإظهار عمق إنغراس الأفكار العنصرية لدى اليمين الديني الإسرائيلي يستشهد المؤلف بأقوال للحاخام غيوري ريديل، أحد المسؤولين عن المدرسة العسكرية الحاخامية «بني ديفيد» المذكورة سابقاً، قالها في نيسان (إبريل) 2019 في مستوطنة «إيلي»، وهي أقوال مسجّلة : «لقد كانت ايدولوجية هتلر صحيحة مئة بالمئة، لكنه كان يقصد الجانب السيء». وقبل أن يلتقط المرء أنفاسه، يُضيف : «نعم هذا هو» ؛ والمقصود أن هتلر تعرّض لليهود بدلاً من أن يعمل على إبادة الشياطين الحقيقية، وهم العرب والمسلمون. حقاً، إنه لمن الصعب أن يعرف المرء كيف يفكر أمثال هذا المسؤول !

ويُلفت المؤلف الإنتباه إلى أن الدور الذي قام به بعض اليهود الأمريكيين في نشر العنصرية، خاصة القاطنين في مدينة الخليل، يجب أن لا يُقلل من شأنه. ولتأكيد ذلك، يستشهد بما ورد في كتاب لإستاذة في جامعة بوسطن صدر عام 2017، وتقول فيه بأنها استنتجت بأن اليهود الأمريكيين الذين يهاجرون إلى إسرائيل هم أيضاً من المتديّنين المتطرفين. يقف وراء هذا الإلتحاق بنظريات التفوق العرقي الأبيض ظاهرة تتوسع بقوة، وهي فكرة الحفاظ على النقاوة العرقية. في الواقع تلنقي هذه الفكرة مع الرغبة العميقة بإنطواء المرء على نفسه، باعتبار ذلك أفضل طريقة للعيش.

في 9 شباط (فبراير) 2016، كان ننتياهو قد أعلن عن خطة «لإحاطة إسرائيل بأسوار أمنية». ونظراً ليقينه بأن هذه الفكرة ستحظى بموافقة واسعة من قبل الرأي العام، تابع القول : «في نهاية الأمر، ستكون دولة إسرائيل - كما أراها - محاطة تماماً بالأسوار. سوف يُقال لي : هل، إذن، ما تريده هو حماية الفيلا ؟ الجواب نعم. هل سنحيط دولة إسرائيل بكاملها بجواجز وأسوار ؟ الجواب نعم. في البيئة التي نعيش فيها يتوجب علينا أن ندافع عن أنفسنا في مواجهة حيوانات متوحشة» (صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية بتاريخ 9 شباط / فبراير 2016). كان تشبيه «الفيلا في الأدغال» منسوباً لإسرائيل وحدها كدولة متحضرة محاطة بحيوانات متوحشة قد صدرت بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد عام 2000 عن رئيس الوزراء العمالي آنذاك إيهود باراك.

هذا المفهوم هو منطلق الإنطواء على الذات الذي يرفض حضور الآخرين، ويُمكن ان يُفضي إلى نزعات عنصرية مستمدة من بواعث أخرى غير الحاجة إلى الأمن، هي في معظم الأحيان من وحي

ديني؛ بل وأكثر من ذلك، من مشتقات التشوش بين التدين والقومية. وكإمتداد لذلك، يُفصل الكتاب الحديث عن معارضة رجال الدين لزواج اليهودي من غير اليهودية، من أجل الحفاظ على النقاوة اليهودية. ويضرب مثلاً على ذلك بردود الفعل العنيفة لدى المتدينين عندما كُشف النقاب عام 2014 عن علاقة بين ابن ننتياهو وطالبة نرويجية.

الأمر الأكثر خطورة في هذا المجال هو إنبثاق مدرسة علمية تريد أن تجعل من «علم الوراثة اليهودية» ألف باء التبرير للصهيونية، أي «الحق التاريخي» لليهود في العودة إلى أرض أسلافهم. بدأ ذلك بعقد ندوة أكاديمية في تل أبيب (كانون الثاني 2014) حول موضوع «اليهود والعرق : علم الوراثة (الجينات) ، التاريخ والثقافة»... لكن السؤال الذي يُطرح : هل هناك تاريخٌ للأعراق ؟ هل يمكن لعلم الوراثة أن يُحدّد من هو اليهودي ؟ .. ومع ذلك، تجرّأ أستاذ أمريكي (هاري أوسترر) على سبيل المثال (وهو يدير مختبراً في علم الوراثة في جامعة يهودية خاصة)، على إصدار كتاب عام 2012 أثار وقعاً شديداً. اسم الكتاب «التراث، تاريخ وراثي للشعب اليهودي»، ويطرح فيه المؤلف ما يسميه «الأساس الوراثي لليهودية». عناوين فصوله الستة تتحدث عن نفسها : الأول : «مظهر اليهودي»، الثاني «المؤسسون»، الثالث «شجرات العائلة»، الرابع «القبائل»، الخامس «الصفات»، والآخر - طبعاً «اليهودية». تعرّض هذا الكتاب لنقد شديد في مجلة «نيويورك ريفيو بوكس» على يد عالم شهير في علم الوراثة في جامعة هارفرد هو ريشارد ليوانتان الذي فنّد كل ما جاء فيه تماماً. بالرغم من ذلك، أصبح لأوسترر أقران ومناقسون في إسرائيل، كعالم الوراثة جيل أترمون. يورد المؤلف مقتطفات من مناقشة أجراها مع هذا الأخير عام 2014 تُظهر مدى هشاشة المنطق العلمي الذي تحدّث به.

في المحصلة، صحيحٌ أن هذه الإتجاهات المخيفة لا تزال هامشية في إسرائيل، لكن من الخطأ عدم أخذ تقدّمها على محمل الجد. في عام 1967، عندما احتلت إسرائيل القدس الشرقية، خرج حاخام الجيش شلومو غورين ليطالب بهدم صخرة المسجد الأقصى لكي يبني مكانها الهيكل الثالث. وصفته الطبقة السياسية الإسرائيلية وقتها بـ «المجنون». لكننا نرى - بعد 53 من إحتلال القدس - بأن أنصار إعادة بناء الهيكل لم يعودوا هامشيين، بل يسير في ركبهم وزراء ونواب وجمعيات جيوبها محشوة بالأموال .. الفكرة واضحة !

الحلقة القادمة

المراقبة السبيرانية : السلاح السياسي . التجاري الجديد لإسرائيل

(الحلقة 4 : مقتطفات من كتاب «دولة إسرائيل ضد اليهود» للكاتب اليهودي سيلفان سيبيل)

المراقبة السبيرانية : السلاح السياسي - التجاري الجديد لإسرائيل

يبرز هذا الفصل اهتمام إسرائيل بتطوير إنتاجها في مجال التكنولوجيا المتقدمة (هاي تك) من روبوتات طبية إلى طائرات بدون طيار، وتكنولوجيا الليزر وغيرها. لكن ما يُميّز إسرائيل هو الإستثمار والنجاح في مجال الأمن السبيرانية الذي يحظى باهتمام كبير من قبل المجمع العسكري - الصناعي ووزارة الدفاع الإسرائيلية، بالرغم من ندرة المعلومات المتعلقة بذلك.

عُرفت إسرائيل منذ وقت طويل بإنتاجها ومتاجرتها بالأسلحة مع أكثر الأنظمة ظلامية؛ وكانت الفضيحة الأكثر شهرة هي دعمها لنظام الفصل العنصري الذي كان حاكماً في جنوب إفريقيا. هذا «البنزس» لا يزال مستمراً حتى اليوم، والزيائن هم من أكثر القوى إستبداداً وعنصرية وفساداً في العالم، مثل الأوتوقراطي الهندي المتعصب «مودي»، والنظام العسكري في نيانمار. يُساعد في ذلك التعقيم المفروض من قبل وزارة الدفاع الإسرائيلية على هذا القطاع، في بلد يعتبر فيه الساسة ونسبة كبيرة من الرأي العام كل ما يتعلق بـ «الأمن» سراً يجب عدم الخوض فيه. وهذه «ميزة» أخرى تجعل الأنظمة السلطوية معجبة بإسرائيل. لاتخشى الحكومات الإسرائيلية «رقابة» ما من النواب أو منظمات حقوق الإنسان أو الإعلام أو حتى القضاء. فمثلاً قَدّمت 40 جمعية إسرائيلية في تموز (يوليو) 2018 طلباً إلى المحكمة العليا لكي تأمر وزارة الدفاع بوقف تزويد أوكرانيا بالأسلحة، لأن قسماً منها يصل إلى أيدي ميليشيات نازية جديدة مثل ميليشيا أزوف التي دُمجت بالقوات المسلحة الأوكرانية؛ لكن الطلب رُدّ لأن الأمر يتعلّق بـ «أسرار وزارة الدفاع». وإذا كان بيع السلاح يُمارس في السابق لبواعث تجارية أو أمنية، فإنه اليوم يكتسي طابعاً سياسياً إضافة إلى فوائده المالية والدبلوماسية. في السابق كانت إسرائيل تتعامل مع نظام سوموزا في نيكارغوا، او عيدي أمين دادا في أوغندا؛ أما اليوم فهي تتعامل مع دول مثل الهند والبرازيل والمجر التي يُعجبها تفكّت إسرائيل من الألتزام بالقانون الدولي. كما أن صادراتها من السلاح تُعادل أربع مرات صادرات الولايات المتحدة، إذا ما أخذنا في الإعتبار النسبة والتناسب بين البلدين.

آخر الصيحات : المراقبة السبيرانية

منذ عام 1967، لم يكن لإحتلال الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة نماذج أخرى لفرض قانونها.. إلا الطراز الإستعماري القديم. مع ذلك، أتاح هذا الإحتلال المجال لإسرائيل، خلال العقدين الماضيين، تصدير معرفة نوعية في «التقنيات المناهضة للإرهاب»، أي تلك التي تستهدف مراقبة السكان أو مجموعات بشرية مختارة. وفقاً لعالم الأنثروبولوجيا جيف هالبر أصبحت إسرائيل القائدة عالمياً في تحقيق العمليات الأمنية المتعلقة بالمدن والأحداث الكبرى والمناطق المسماة «غير القابلة للحكم». هناك علاقة مباشرة بين إغلاق المدن والأحياء والقرى ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين الذي تقوم به إسرائيل بصورة متواصلة منذ ما يزيد عن نصف قرن في الضفة الغربية، وبشكل أقصى في غزة، وتسيويق «عمليات وأساليب توفير الأمن» التي تُدرّسها إسرائيل لقوات الأمن في عدد كبير من البلدان، مثل إدارة حدث كبير أو إجهاض حشود شعبية.. وحتى ترامب (الرئيس الأمريكي السابق) استعان بالخبرة الإسرائيلية من أجل بناء سور على طول الحدود مع المكسيك (لمنع دخول المكسيكيين إلى الولايات المتحدة بصورة غير شرعية) - لدرجة إطلاق لقب ساخر عليه هو "الحدود المكسيكية - الفلسطينية) !

هذه «المهارات» كانت موضوع فيلم أخرجه السينمائي الإسرائيلي يوتام فلدمان عام 2013، وعنوانه «المختبر». يتمحور الفيلم حول غزة ويُقدّم شهادات بمستوى رفيع ويُظهر بدرجة عالية من الدقة الأخاذة كيف حوّل الجيش الإسرائيلي القطاع الفلسطيني إلى «مختبر» فعلي عملياتي لإختبار «المنتجات» الجديدة : طائرات بدون طيار، صواريخ، قنابل من جميع الأنواع، بما في ذلك تلك المحرّم استعمالها في المناطق المدنية، وفقاً لقوانين الحرب، تقنيات «الإغتيالات المستهدفة» إلخ... وكيف أتاحت هذه العمليات المجال للصناعة العسكرية الإسرائيلية، بصورة منتظمة، في إيجاد زبائن جدد وزيادة أرباحها السنوية بنسبة كبيرة. يتوقف المؤلف عند العملية العسكرية التي شنتها إسرائيل ضد قطاع غزة في صيف 2014، ويقول بأنها كانت الأكثر إدراكاً للربح بالنسبة للصناعة الحربية. فقد جرّب الجيش الإسرائيلي فيها - لأول مرة - استخدام طائرة بدون طيار (هيرمس 900)، في وسط سكاني، قادرة على نقل 300 كيلوغرام من المتفجرات، وكذلك إطلاق قذائف من دبابات «هانزاف» تستطيع خرق الباطون قبل أن تنفجر في مكان مغلق، القنابل (م ب ر 500) بالغة الدقة ومركبات صغيرة لجمع المعلومات إلخ..

طوّرت إسرائيل، على مدى سنوات إحتلال الأراضي الفلسطينية، تقنيات «الحرب على الإرهاب» التي تعتبر مراقبة السكان مفتاح النجاح. وهذا ما يجعل «النموذج الإسرائيلي» محل إعجاب الأنظمة السلطوية، خصوصاً وأنه قاد - هذا النموذج - إلى فرض قيود على الحريات العامة على الإسرائيليين أنفسهم دون أن يثير احتجاجهم.

في الواقع - يلاحظ المؤلف - تستهدف القائمة الطويلة من الأساليب اللاشعورية المستخدمة ضد الفلسطينيين تفكيك المجتمع الفلسطيني بأكثر مما تستهدف إمتصاص «الإرهاب»، وذلك بأمل إخضاعه. هذا هو الهدف من «العقوبات الجماعية» (خاصة تدمير المنازل) المطبقة بشكل منهجي على عائلات «الإرهابيين» بعد كل عملية مسلحة ضد جنود الإحتلال والمستوطنين أو المدنيين الإسرائيليين، إلى الإعتقالات الإدارية المسموح بها منذ أيام الإنتداب البريطاني، وأدمجت في الآلة القمعية الإسرائيلية.

خلال العشرين عاماً الماضية، حققت إسرائيل شهرة عالمية في كيفية مراقبة السكان. يقول المؤرخ الإسرائيلي المشهور يوفال هاراري : «توقّر الضفة الغربية المحتلة للإسرائيليين مختبراً في مجال التدريب على الدكتاتورية الرقمية. كيف يمكن مراقبة مليونين ونصف المليون شخص بصورة فعّالة من خلال استخدام الذكاء الإصطناعي، المعطيات الكبيرة (Big Data)، الطائرات بدون طيار والكاميرات. إسرائيل هي القائدة في مجال المراقبة : تقوم بإكتساب الخبرات ثم تُصدّرها إلى العالم أجمع». ويضيف هاراري : «أصبح من الصعب أن تجري مكالمة في الضفة الغربية، أو أن يلتقي أصدقاء مع بعضهم، أو الذهاب من الخليل إلى رام الله بدون أن يجري تصويرك أو إكتشاف أمرك. يُطوّر الإسرائيليون أساليب تزداد تعقيداً من أجل مراقبة ملايين الأشخاص، ثم يُصدّرونها إلى العالم». يكاد يصل عدد الدول التي تستفيد من «خبرات» إسرائيل في هذا المجال إلى المائة، من بينها دول عربية وإسلامية. وتستخدم هذه «الخبرات» والتقنيات من أجل قمع المعارضين في تلك البلدان، وجمع المعلومات عن النواب والصحفيين ورجال الأعمال، والتجسس عليهم وعلى هواتفهم الخلوية من خلال تطبيق «بيغاسوس» إلخ..

يستعرض المؤلف في هذا الجزء الأخير من هذا الفصل الشركات الإسرائيلية العاملة في هذا المجال، ويؤنّه إلى ان اغلب العاملين فيها هم موظفون سابقون في الموساد، خاصة «الوحدة 8200» التي أعيد تنظيمها مع بداية سنوات 2000 من أجل تأمين المراقبة السيبرانية للفلسطينيين.

تتصرّف إسرائيل في هذا المجال وهي طليقة اليد تماماً، ولا يقف في وجهها أية كوابح، وتفلت من أي عقاب أو رقابة. فالشركات تحتمي خلف وزارة الدفاع إذا ما ووجهت بأية مساءلة أو محاسبة أو دعوى قضائية. وقد إمتد نشاط المراقبة السيبرانية ليشمل الإسرائيليين «المنحرفين»، أي الذين يُعارضون الإحتلال أو يُعبّرون عن تعاطفهم مع حملة مقاطعة إسرائيل ووقف الإستثمار فيها ومعاقبقتها (BDS). وبشكل عام، فإن كل من يسعى إلى «نزع الشرعية عن إسرائيل» - حسب وزارة الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلية - يُسجّل اسمه في قائمة سوداء بقصد الملاحقة والإنتقام. وهذه القائمة يزداد «طولها» يوماً بعد يوم.

يؤكد سيلفان سبيل بأن بروز إسرائيل كـ «بطل رائد» في مجال المراقبة السيبرانية لم يأتي أبداً بمحض الصدفة، بل يُمكن فهمه في ضوء التطور الذي أصاب الطبقة السياسية وقسم واسع من المجتمع الإسرائيلي، وفي هذا الضيق والإرتباك القابض على رؤية تعتبر أن القوة حلّت محل القانون، وبأن أي عمل أصبح متحرراً تدريجياً من كل ضغط أو إجبار أخلاقي.

والخلاصة: إن نجاحات إسرائيل التجارية في مجال المراقبة السيبرانية تغني عن قول الشئ الكثير عن المكانة التي أصبحت تحتلها هذه الدولة بين مجموعة من الأنظمة المنتشرة في الأمريكيتين وأوروبا وآسيا، يوحدّها الطابع الهوياتي العرقي أو الديني واحتقار المعايير الديمقراطية الأساسية. إنها مكانة الرائد في التقنيات المجربة لمراقبة السكان بصورة سرّية وقمع الحقوق الإنسانية. وفي الوقت نفسه، كما كتب الأنثروبولوجي جيف هالبر: «إن أسرلة (israelisation) دول وقواتها العسكرية والبوليسية يعني في الوقت نفسه فلسطينتنا (palestinisation) نحن جميعاً»، أي الإخضاع التدريجي للإسرائيليين إلى دولة أمنية حيث يُصبح التخلّي عن كل ما له علاقة بدولة القانون، إما إرادياً أو عنوة، هو المعيار.

* * *

(الفصل السادس من كتاب «دولة إسرائيل ضد اليهود» للكاتب اليهودي سيلفان سبيل)

«دولة الشين بيت وصلت»

عندما يُستفتى الشعب على «الديمقراطية التسلّطية»

ما أن تقع حادثة إعتداء في مكان ما من العالم حتى نجد حشداً من «الخبراء» الإسرائيليين الذين يشيرون بأصبعهم إلى «سداجة» الآخرين، خاصة الأوروبيين، في مواجهة ما يسمى «الأرهاب الإسلامي». بعد الإعتداءات التي قامت بها «داعش» في بروكسل وأدّت إلى مقتل 34 شخصاً في آذار (مارس) 2016، صرّح وزير المخابرات الإسرائيلية، ياسرائيل كاتز: «إذا استمر البلجيكويون في أكل الشوكولاته والإستمتاع بالحياة والتبخر كتقدميين وديمقراطيين كبار بدون الأخذ في الإعتبار بأن المسلمين يُنظّمون أنفسهم على أراضهم من أجل إرتكاب أعمال رعب، فإنه سوف لن يكون بمقدورهم الكفاح ضدهم». تُقدّم إسرائيل نفسها اليوم كبطلة الكفاح ضد الإرهاب التي لا تكتثرت باحترام دولة القانون. النموذج المستقبلي الذي تُصدّره إسرائيل هو نموذج الدولة الأمنية؛ وقلة من الدول جنّدت وسائل فكرية وبشرية ومالية في هذا المجال مثلما فعلت إسرائيل.

كانت إسرائيل تُحضّر نفسها لذلك. لقد شرعت أجهزتها في التفكير بالمعايير القانونية التي يجب تطبيقها على اراضٍ محتلة قبل بأربع سنوات من حزيران (يونيو) 1967 عندما استولت قواتها على الضفة

الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان، وسيطرت على سكانها. في الواقع، طلبت هيئة الأركان الإسرائيلية منذ عام 1963 من مدعي عام الجيش، مئير شامغار (الذي أصبح رئيس المحكمة العليا بين 1983 و 1995) إعداد مجموعة قوانين ستلجأ إسرائيل إلى تطبيقها في حال سيطرت على أراضٍ جديدة. ويورد المؤرخ الإسرائيلي غي لارون بأنه أعطيت محاضرات إلى ضباط وإلى ضباط تلاميذ وإلى ضباط إحتياط، منذ صيف 1963، حول تطبيق القانون العسكري فوق أراضٍ يتم غزوها. في كانون الأول (ديسمبر) 1963 عيّنت هيئة الأركان الجنرال حاييم هرتسوغ، مدير الإستخبارات العسكرية، رئيساً لوحدة خاصة مخصصة للتخصير لإحتلالٍ محتمل للضفة الغربية (وقد أصبح أول حاكم عسكري لها عام 1967). ويشير لارون بأنه منذ ذلك الحين أدخلت الكلية العليا للدراسات العسكرية الإسرائيلية منهاج إدارة سكان الأراضي المحتلة، وطُبع كراسٍ موجّه إلى المسؤولين عنها في المستقبل؛ وكانت «توضع نسخ منه في الحقيبة التدريبية التي سوف يستلمها القضاة والمدعون والعسكريون حالما يبدأ الإحتلال»، كما كتب لارون.

ماذا كانت نتيجة هذا التخطيط؟ منذ أكثر من نصف قرن يخضع سكان هذه المناطق المحتلة إلى معاملة قانونية عسكرية خاصة تم إعدادها منذ وقت طويل، ويتم «تحسينها» بصورة منتظمة. طوال تلك الفترة، كانت «الديمقراطية» تعني ضمان التمتع الكامل بالحقوق لرعايا الإثنية اليهودية، ومنح حقوق مدنية أساسية، للإسرائيليين المواطنين العرب، مُدمجة بسلسلة من أشكال التمييز تجاههم. واخيراً، نظام عسكري استثنائي لسكان المناطق من غير المواطنين. ونظراً للفترة الطويلة التي طُبّق فيها، فقد تحوّل فعلياً إلى نظام تمييز منظم. لكن تغييراً جذرياً بدأ تنفيذه منذ عشر سنوات على يد حكومات مكوّنة من اليمين وأقصى اليمين. بدأ الإستهزاء بدولة القانون أيضاً بالنسبة للمواطنين من الإثنية المسيطرة؛ هؤلاء اليهود السنيين الذين يرفضون سيطرة شعب على آخر. وانتشرت بسرعة فائقة مطاردة أولئك الذين ينتقدون سياسات الإحتلال. لقد تنبأ الفيلسوف الإسرائيلي «يشاياهو ليبوفيتز» (1901 - 1994) بهذا التطور منذ الأيام الأولى للإحتلال، مثلما استبق التطور الرهيب للإندماج بين «القومية اليهودية» المتفاقمة وتدين شَبان الإيمان الذي يصفه بـ «اليهودي - النازي». لقد جهر ذلك الفيلسوف برأيه علناً؛ إذ قال: «إن دولة تُسيطر على سكانٍ معادين لها سوف تصبح بالضرورة دولة شين بيت مع كل ما يترتب على ذلك بالنسبة للتعليم وحرية القول والفكر، وبالنسبة للديمقراطية.. سيفرض الفساد الذي نجده في جميع الأنظمة الإستعمارية نفسه على إسرائيل». يُعتبر الشين بيت، كجهاز سري للأمن الداخلي، المعنى الأول بالإحتلال والسيطرة على الفلسطينيين، بأكثر مما هو الجيش. نطق ليبوفيتز تلك الكلمات منذ بدايات الإحتلال. بعد ذلك بنصف قرن، استعادت صحيفة «هآرتس» في 8 آب (أغسطس) 2018، تلك الكلمات لتضعها عنواناً لإحدى إفتتاحياتها: «وصلت دولة الشين بيت»، متبوعة بالكلمات التالية: «إن الوهم الذي كان يتشارك فيه عدد كبير من الإسرائيليين من أن الإضطهاد والصمت المفروضين على آخرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة سوف لن يصلا إلى الجهة الأخرى من حدود 1967، ولن يصيب غير العرب... هذا الوهم تبدّد.. ونهاية التاريخ لم تكتب بعد».

في الواقع، إن التاريخ قيد الكتابة هو تاريخ القوانين الجديدة والمراسيم ومشاريع التشريعات والأنظمة القاتلة للحريات التي تتكاثر كالقطر في جميع الإتجاهات، في ظل رضى أو لامبالاة قسم كبير من السكان. إنها قوانين وأنظمة جرى فرضها، أو يمكن فرضها غداً على المواطنين الإسرائيليين، والهدف منها فرض «شرطة» فعلية على التفكير ومعاينة كل «إنحراف» يتعلق بالرؤية الأيديولوجية حول مواضيع، مثل طبيعة دولة إسرائيل أو تاريخها أو حول طبيعة الصهيونية؛ وهدفها أيضاً الحد من مجال عمل منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان.

بعد ذلك، يسرد الكتاب قائمة غير مكتملة، بدأت منذ 2011، للقوانين المقيدة للحريات والحقوق، لدرجة أن هناك قانوناً ينص على قطع الإعانات عن كل مؤسسة بلدية أو مدرسية تحي «ذكرى النكبة» (1948). وآخر يُعاقب كل دعوة لمقاطعة إسرائيل أو منتجات المناطق الخاضعة لها.. وهناك قوانين تُحصر لمحاصرة ومعاقبة منظمات غير حكومية، مثل «بتسيلم» و «كسر الصمت»، و«مراقبو نقاط التفيتش» و «أطباء من أجل حقوق الإنسان»، و «حاخامات من أجل حقوق الإنسان». يُلخص حجابي إلعاد، مدير منظمة «بتسيلم» طموح مشروع القانون ذلك بـ «إخفاء الواقع والوصول إلى إحتلال دائم للضفة الغربية بدون إدانات ترافقه». ومثلها قوانين قيد الإعداد تعاقب من يُصور جنوداً أثناء الخدمة. ويصل التطرف والشطط إلى مداه في مشروع قانون ما يسمى «الإخلاص الثقافي» الذي سيعاقب، حسب أقوال وزيرة الثقافة ميرري ريجف كل مؤسسة قد يصدر عنها تصرّف غير مخلص أو غير مستقيم. وعندما سُئلت ماذا تقصد بذلك، أجابت : «مثلاً، إذا قال فنان بأن إسرائيل ليست نظاماً ديمقراطياً». وأمتد ذلك إلى مناهج التعليم؛ إذ سحبت، على سبيل المثال، رواية «كل الأنهار» (All the Rivers) للكاتبة دوريت رابنيان، من منهاج البكالوريا لأنها تتحدث عن قصة حب تقع بين يهودية إسرائيلية وعربي فلسطيني.

هناك ثلاث منظمات تعتبرها الحكومة والطبقة السياسية الأكثر خطورة و «إجراماً» بحق إسرائيل؛ وهي : بتسيلم و كسر الصمت وحملة المقاطعة BDS. تأسست جمعية «كسر الصمت» Breaking the Silence عام 2003 على يد ضباط وضباط صف خدموا في وحدات الجيش في الضفة الغربية، خاصة في مدينة الخليل حيث يُعتبر إستنزاف الفلسطينيين والتحرّش بهم والإعتداء عليهم من قبل المستوطنين الأعدف والأشرس. في البداية، غصّت السلطات الطرف عن نشاطات الجمعية، باعتبارها دليلاً على «ديمقراطية إسرائيل». لكن هذا الموقف تعيّر تماماً عندما نشرت الجمعية تقريرها عن غزّة عام 2005، وأصبحت تُعتبر «عدواً لدولة إسرائيل». وفي عام 2012 نشرت الجمعية «الكتاب الأسود للإحتلال الإسرائيلي» الذي جمع 145 شهادة لجنود عمّا شاهدوه أو فعلوه في الأراضي المحتلة. وتوالى تقارير الجمعية، خاصة تقرير عام 2015 الذي ضم 111 شهادة عن حقيقة العمليات العسكرية في غزّة صيف 2014. بعد ذلك، بدأت حملات المضايقة والمحاصرة للجمعية، لدرجة أن وزيرة الثقافة المذكورة اعلاه تدخلت لدى «رئيس بلدية» القدس لمنع الجمعية من إقامة معرض للصور هناك. أكثر من ذلك، جنّد رئيسان سابقان للشين بيت (أمي أيلون وكرمي غيلون)، ومعهما نائب رئيس المعهد الإسرائيلي للديمقراطية أنفسهم لتنظيم «معرض مضاد». وبعدها صرّح أيلون : «الطغيان التدريجي عملية تجري بينما أنت تعيش في ظل ديمقراطية؛ وذات يوم سوف تستنتج بأنه لم يعد هناك ديمقراطية».

أما حملة مقاطعة إسرائيل ومنع الإستثمار فيها ومعاقبته BDS التي تأسست عام 2005 فهي تسعى لوضع حدٍ للإحتلال العسكري لغزّة والضفة الغربية، وإلى اعتراف إسرائيل بقرار الأمم المتحدة رقم 194 حول عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وتحقيق المساواة في الحقوق للمواطنين الفلسطينيين في دولة إسرائيل. وأصبحت تضم مناضلين في مختلف دول العالم، بما في ذلك بين الصهاينة «التقدميين» في الولايات المتحدة وفرنسا. كما حظيت الحركة بدعم معنوي من قبل كُتّاب ومفكرين كثيرين من مختلف انحاء العالم. يتساءل مؤلف الكتاب : بما أن العديد من الحملات التي قامت بها حملة المقاطعة لم تحقق إلا نتائج متواضعة - كما يقول - فلماذا إذن جعلت الحكومة الإسرائيلية من الحملة هدفاً ذات أولوية، وخصّصت مئة مليون دولار سنوياً لمحاربتها ؟ يجيب قائلاً : إن كثيراً من الناس في إسرائيل يعتقدون بأن ردة الفعل المرتكبة (للحكومة) تُعطي صورة عن بلدٍ قليل الثقة بنفسه، وتعطي الحملة شهرة إعلامية. يُشيد عمر برغوثي، الناطق بإسم الحملة، بالمساعدة التي لا تُقدّر بثمن

وغير المقصودة التي تقدّمها الحكومة الإسرائيلية للحملة عندما تعتبرها «تهديداً استراتيجياً» لدولة إسرائيل !

الواقع، إن موقف إسرائيل المتشدّد ضد حملة المقاطعة سببه أنها تُشكّل تهديداً «لنزاع شرعية دولة إسرائيل»، حسب ما تردّد الأجهزة الإسرائيلية نفسها. والحال ان هذه الحملة هي الوحيدة التي قدّمت بديلاً للمأزق الذي وصلت إليه عملية السلام التي قامت بعد إتفاقيات أوسلو (1993) والإنفاضة الثانية (2000). فالمنطق الذي ساد بعد تلك الإتفاقيات هو أن التوقيع على سلام «عادل ودائم وشامل» مع إسرائيل سيجعل الفلسطينيين يحصلون على أرض، أي دولة. وفي ظل غياب السلام، فإن هذا يعني غياب الدولة. من خلال إعتبارها «نهاية الإحتلال» هدفها الأول (دون تحديد أي صلة مع مستقبل المنطقة)، جاءت حملة المقاطعة BDS لتعكس هذا المنطق. إذا انسحب الإسرائيليون من الأراضي المحتلة، وتوقف الإحتلال سيكون هناك سلام، ربما ليس فوراً، لكن شروطه ستكون متوفرة.

في هذه الأثناء، تواصل «الدولة الأمنية» عملها، فتقوم وزارة الشؤون الإستراتيجية بإعداد قوائم بإسماء الناس المتعاطفين مع حملة المقاطعة، ويتم تعميمها على الحدود، ويتعرّض أكاديميون يريدون الحضور إلى إسرائيل من مختلف بلدان العالم للإبعاد في المطارات بسبب تعاطفهم مع حملة المقاطعة. ويتم طرد مدير مكتب منظمة «مراقبة حقوق الإنسان»، بالرغم من جنسيته الأمريكية، ويتم توقيف كتاب على الحدود بسبب آرائهم، ويُحارب النشطاء السلميون، ويخضعون للتحقيقات الطويلة، كما جرى مع لورا ماندل، وهي شابة يهودية من سان فرانسيسكو، عضو في جمعية تعمل على التقارب بين اليهود والمسلمين. وفي آب (أغسطس) 2019، منعت السلطات دخول نائبتين ديمقراطيتين أمريكيتين وهن، رشيدة طليب وإلهان عمر، لمنعهن من إجراء تحقيق حول وضع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

يُعلّق مؤلف الكتاب على تفاقم أعمال الطرد والتحقيق والإبعاد بالقول: إن موقف السلطات الإسرائيلية «سخيف ومضحك»، وغالباً ما يكون باعته الشك بأن الشخص يدعم حملة المقاطعة. فأين هو الخطر على مجتمع يتفوّق على خصمه الفلسطيني عسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً؟ ما هو الخطر الذي يمثّله أربعون شخصاً يأتون كل شهر إلى إسرائيل وفلسطين، وليس في جعبتهم غير الكلام؟ يُظهر هذا السلوك، في الواقع، كم يشعر حكام إسرائيل ومناصروهم بأن لاجواب لديهم في مواجهة تصاعد الإتهام لهم بعدم شرعية ما يقومون به. هنا نصل إلى حدود القناعة بأن «القوة هي التي تصنع الحق». وكما أمعنت إسرائيل في هذا الطريق، كلما تعاظمت القناعة في العالم بعدم شرعية إسرائيل. لكن إسرائيل، بالصورة التي أصبحت بها اليوم، لا تعرف، منذ وقت طويل، أي جواب آخر، في مواجهة مشكلة، إلا فرض القوة... كما لو أنها «طبيعة ثانية» أخلى الذكاء والأخلاق مكانهما لصالح العضلات والشتائم.

الحلقة القادمة

«صنّف في طريقه إلى الزوال»... المجتمع المدني الإسرائيلي معلّقاً

(الحلقة 5 : مقتطفات من كتاب «دولة إسرائيل ضد اليهود» للكاتب اليهودي سيلفان سيبيل)

«صنف في طريقه إلى الإنقراض»... المجتمع المدني الإسرائيلي معلقاً

في هذا الفصل من كتاب «دولة إسرائيل ضد اليهود»، يواصل مؤلفه الكاتب والصحفي الإسرائيلي سيلفان سيبيل، تشريح الآلة القمعية الإسرائيلية التي تريد حكم الدولة والمجتمع عن طريق إشاعة الخوف كوسيلة شبه «ناجعة». يُلاحظ الصحفي اليهودي بأن تنتياهو وشركاؤه يضعفون عندما تشعر إسرائيل بالأمن، ويربحون عندما يشعر الإسرائيليون بالتهديد أو العزلة أو التحقير.

يستعرض المؤلف القرارات والتعديلات والإجراءات التي اتخذها اليمين المتطرف منذ أن بدأ بإحتلال مواقع حكومية متقدمة (1996) لكي يُفرغ المحكمة العليا (التي تجمع في آن واحد وظائف محكمة التمييز والمحكمة الدستورية في دولة لا دستور لها) من البقية الباقية من «واجهة العدالة» التي كانت تمثلها كضامنة لـ «الديمقراطية». إذ تبيّن لذلك اليمين المتطرف بأن تلك المحكمة تُشكّل «عقبة» أمام تبني أجهزة الدولة لقوانين عنصرية بشكل مكشوف. والحال، يوضح المؤلف، «منذ تأسيسها، كانت المحكمة العليا تتأرجح على الدوام بين الخضوع للمعايير الأساسية للدولة - أي إعطاء الأولوية لمصالح العرق اليهودي المهيمن، وبين الحفاظ على مظاهر الديمقراطية، وهي مظاهر كان يتم التخلي عنها بنشاط وبإستخفاف ما أن تصبح العلاقة بالفلسطينيين محفوفة بمخاطر تهدد مصالح اليهود. بمعنى أوضح : لا تدافع المحكمة العليا عن الديمقراطية إلا في إطار المجتمع اليهودي الإسرائيلي. ويضرب المؤلف أمثلة عديدة على ذلك، مستقاة من وقائع «طازجة»، كتلك المتعلقة بسكان الحي العربي الفلسطيني الشيخ جراح في القدس، وفي حيّ في سلوان القريبة منها. من بين هذه الأمثلة، خاصة المثال المتعلق بجمعية أثيريت كوهانيم (تعمل على تهويد القدس العربية)، يتضح بجلاء كيف أصبحت «المحكمة العليا» أداة لتنفيذ التمييز بحيث يتخذ شكلاً «قانونياً»، وهو ما لاحظته صحيفة «هآرتس»، وعنوانت صدر صفحتها الأولى لدى صدور حكم بطرد سكان من القدس الشرقية بـ «ثورة المحكمة العليا الإسرائيلية»، هذه «الثورة» التي تركز الدولة القائمة على أساس العرق.

يذكر المحامي الإسرائيلي مايكل سفارد كيف يميل قضاة المحكمة إلى قبول انتهاكات حقوق الإنسان ما أن يتعلق الأمر بالفلسطينيين، ويؤكد بان المحكمة العليا ومنذ عام 1967 كانت تُصادق على هدم المنازل الفلسطينية ومصادرة الأراضي. لقد دفع ذلك وغيره منظمة بتسليم إلى إصدار تقرير في شباط 2019 عنوانه «العدالة الكاذبة» يكشف بأن تلك المحكمة كانت في خدمة المپامح الإستعمارية للدولة الإسرائيلية، وأداة لخدمة سياستها بصورة تتعارض بالمطلق مع القانون الدولي.

أما المحاكم العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة فهي «مسخرة» قضائية مستمرة منذ أكثر من خمسين عاماً؛ فالقانون العسكري يُعرّف النضال ضد الإحتلال بأنه «جريمة». عندما سُئلت المحامية الإسرائيلية ليا تسميل، المعروفة بدفاعها عن المعتقلين الفلسطينيين، عن تطوّر النظام القضائي، أجابت بان تحوّلات عميقة وقعت فيه، وتستنّج ذلك من خلال التعامل مع المدّعين العامين والقضاة وأنواع المفاوضات التي كانت تتم مع السلطات. وتصل إلى نتيجة غريبة؛ إذ تقول : «لم نعد نعيش فوق كوكب واحد. في فترة سابقة، كان يمكن أن نتفاهم. كان هناك دائماً نوعاً من الإعتذار أو التبرير أو التذرع باننا محتلون، وبأننا ندين بشيء إلى شخص آخر.. هذا كله إختلف اليوم.. لا أحد يخجل من شيء. تلاحظ ذلك في الاحكام الصادرة، وفي طريقة معاملة الفلسطينيين». أما على صعيد الشرطة فالوضع ليس بأفضل: فمن بين 1163 شكوى قدمها فلسطينيون إلى الشرطة بين عام 2005 و 2017 بلغت

نسبة الشكاوى التي حُوت إلى القضاء واحد فارزة تسعة بالمئة، و 91 % من التحقيقات انتهت بعدم محاكمة.

أمام هذا الخضوع لمصالح الدولة العنصرية، هل بقيت هناك حاجة - بالنسبة لقطاع واسع من اليمين المتطرف - لقصصة المزيد من أجنحة المحكمة العليا ؟ أجل، بالنسبة لهؤلاء يتمثل «الخبث» في الحفاظ على المظاهر الديمقراطية شيئاً فائضاً عن الحاجة. ما يريده عتاة اليمين المتطرف هو «التبؤل من فوق خشبة القفز في المسبح» بكل هدوء وراحة بال: إقامة دولة تميز عنصري من خلال القانون وإرغام بقية العالم على القبول بها ! مثال على ذلك : سمحت المحكمة العليا لمنات المجالس البلدية الإسرائيلية منع «مواطنين عرب إسرائيليين» من الإقامة في مدنهم، من خلال اللجوء إلى جميع أنواع الجدل الغداري الفارغ، لكنها - أي المحكمة - رفضت تسجيل ذلك في القانون المتعلق بـ «قومية الدولة اليهودية»، لأن ذلك سوف يؤدي إلى إقرار التمييز رسمياً في القانون. وهذا بالضبط هو طموح اليمين الإسرائيلي : إدراج الأبارتهايد (الفصل العنصري) في المساواة !!

أمام هذا الواقع، تزداد مهمة أولئك الإسرائيليين الذين يحاولون مقاومة الدولة الأمنية صعبة. أصبحوا يواجهون نظاماً للمراقبة والقمع لأبسط رأي معارض. وهذا هو الشيء الجديد الفعلي في الوضع الإسرائيلي المستجد. يبدأ هذا بالضغط الاجتماعي من خلال ضرورة الإلتحاق بالمعايير المحددة من قبل الدولة الأمنية، التي أصبح يلتزم بها المجتمع بأغلبيته الواسعة. يقول عالم النفس كيم يوفال : «لفترة طويلة، كنت أنتزّه في تل أبيب مرتدياً «تي - شيرت» مكتوب عليه «غزة حرة». كنت أواجه بملاحظات بغیضة بين الحين والآخر، ولكن لم يحدث لي شيء. اليوم، إنتهى ذلك. إذا ارتديته فلسوف أعدم بلا محاكمة!» أما بالنسبة لعالم الرياضيات، دانيال كرونبرغ فيقول بأن «أصعب شيء هو مواجهة «الإغلاق العقلي» لأغلبية اليهود الإسرائيليين.. لم يعد من محتوى لكلمة «صهيوني» سوى تأييد إسرائيل في جميع الظروف. بما أنك لست صهيونياً، فلا يهم ما هي أرائك.. أنت عدو، ولا شيء آخر». يضيف قائلاً : هذه النزعة كانت موجودة دائماً في إسرائيل. ولكن خلال الخمسة عشرة سنة الاخيرة تفاقمت الأمور بصورة ملفتة جداً للإنتباه. والأسوأ أنه عندما تقول لشخص بأنك عنصري، يجيبك قائلاً : «طيب، أنا عنصري.. وماذا بعد ؟».

يقول المؤلف : أولئك الذين لا يريدون أن يغرقوا في هذا المستنقع يشعرون بعزلة متزايدة، ويمارسون الرقابة الذاتية على أنفسهم فيما يقولون أو يفعلون.. في نيسان (أبريل) 2018، كتب المعلق الإسرائيلي المعروف جدعون ليفي : «هناك خط مستقيم ينضح بالعنصرية والشر، يمتد من غزة إلى تل أبيب. في كلا الحالتين، لا يرى الإسرائيليون أمامهم كائنات بشرية : في غزة يقتل الفئاصة المتظاهرين وكأنهم في منصة سوق موسمية، وأغلبية وسائل الإعلام تُصقّق. وفي أحياء تل أبيب الجنوبية، يدعم السكان اعتقالات وطرده المهاجرين». يتابع ليفي : «طبعاً هناك إسرائيليون يحتجون على هذا الشر. لا يوجد سبب في أن نصفهم بما هم عليه فعلاً : إنهم أفضل، أكثر إنسانية، لديهم ضمير، إنهم أناس ينتمون إلى اليسار الأخلاقي.. هذه الأقلية لا يمكن إهمالها. لكن الحرب التي تشنّها الأغلبية وحكومتها تقودها إلى حالة من الشلل.. عندما وقعت مجازر صبرا وشاتيلا كان الناس في حالة غضب ونزلوا إلى الشوارع (عام 1982).. أما اليوم، فإن عدم التظاهر ضد مجزرة غزة وعمليات الطرد في جنوب تل أبيب يعطي الدليل على أن هذا الصنف من البشر في طريقه إلى الإنقراض».

في مثل هذه الأوضاع يعاني الفنانون والمثقفون والعلماء من عزلة وشعور بالإختناق، بل أن بعضهم ، كما هي حالة التربوي يانيف ساغي، مؤسس مركز يهودي - عربي، صهيوني يساري متحمس، يعترف بأنه لم يعد يشعر بأنه يعيش في بلده. بعد عودته من رحلة طويلة مع عائلته في الولايات المتحدة، يقول

ساغي : «لأول مرة أشعر بتهديد حقيقي على حياتي في إسرائيل. وهذا التهديد ليس خارجياً قادماً من إيران أو حماس، بل هو تهديد داخلي قادم من العنصريين والقوميين المتدينين المتطرفين».

أما الموسيقي الإسرائيلي المعاصر المشهور أساف أفيدان فيقول : «لا أعتبر نفسي إسرائيلياً»؛ ويوضح أكثر فيقول : «أنا من إسرائيل، لكنني لستُ إسرائيلياً». من جانبه، يقول إيتاي تيران، المخرج والممثل المسرحي، واكبر نجم مسرحي حالياً في إسرائيل : «حملة المقاطعة BDS هي الشكل المشروع للمقاومة بالمطلق. إذا أردنا ان ندفع بالنقاش السياسي إلى الأمام وبدون عنف، فيجب علينا تعزيز هذه الأصوات، حتى لو كان ذلك صعباً. إن يساراً سويّاً يجب عليه أن يدعم حملة المقاطعة BDS». ويُوافق تيران على اعتبار الصهيونية مساوية للعنصرية، وبأنها تساوي الكولونيالية (الإستعمار). ويضيف: علينا أن ننظر إلى الحقيقة التي أمامنا، ثم نقرّر.

يختم المؤلف قائلاً : طبعاً، تيران يُمثل جزءاً ضئيلاً يسير عكس التيار الذي يتبعه المجتمع الإسرائيلي. ومع ذلك، فهو مثال متميّز لتطور أولئك الذين يبحثون عن مخرج من هذا الجو الخانق في مواجهة انحرافات مجتمعهم.

* * *

(مقتطفات من كتاب «دولة إسرائيل ضد اليهود» للكاتب اليهودي سيلفان سيبيل)

عندما كان هتلر «لا يريد إفناء اليهود»

نتنياهو، تاريخ «الكذب» وأصدقائه المعادون للسامية

يُثيرُ الفصل الثامن من الكتاب أقصى حد من الذهول إزاء تطوّر إسرائيل : المنحى الذي أخذته علاقات الحكام واليمين الإسرائيلي مع أبطال سياسات أقصى اليمين في العالم الذين يتقادون بدرجات متفاوتة إلى مخارج معادية للسامية؛ وكذلك مع أنظمة أو قادة بلدان ينتهجون سياسات التعصب القومي، وظهرت لديهم - هم أيضاً - نزعات معادية للسامية لا يمكن إنكارها.

مثال من بين مئة : في تشرين الثاني (نوفمبر) 2016، يُعيّن ترامب، المنتخب للتو رئيساً للولايات المتحدة، ستيف بانون (رئيس حملته الانتخابية) في منصب مستشار استراتيجي في البيت الأبيض. وللتذكير فقط، شغل هذا منصب الرئيس التنفيذي السابق لـ «بريت بارت نيوز»، أهم منصة إعلامية لأقصى اليمين الأمريكي. كان هذا الشخص الضيف رقم 1 للحفل الذي أقامته «المنظمة الصهيونية لأمريكا»، وهي لا تعتبر ممثلة للصهيونية الأمريكية، لكنها تشكيل صهيوني قديم جداً، انتقل من مواقف يسار الوسط (أو اليسار المعتدل) إلى مواقف أقصى اليمين. أثارت دعوة بانون ضجة كبرى في أوساط الجمعيات اليهودية الأمريكية، لأن هذا الشخص معروف بكونه عنصرياً أبيضاً، ومتهم بإطلاق تصريحات معادية للسامية. بعد أيام من الإحتجاج، تخلى كلاين، رئيس المنظمة الصهيونية لأمريكا عن دعوة بانون إلى الحفل. بعد سنة، أي في تشرين الثاني (نوفمبر) 2017، نظمت المنظمة الصهيونية حفلتها مثل كل سنة. في هذه الأثناء، ترك بانون منصبه في البيت الأبيض. وفيما يتعلق بالمؤسسات اليهودية الأمريكية، فقد تعودت على إقامة الصلات الوثيقة التي يقيمها نتنياهو مع ترامب. منذ ذلك الحين، لم يعد بانون شخصية غير مرغوب فيها. على العكس، ترأس هذه المرة طاولة ضيوف الشرف إلى جانب الشخصيات الأخرى اليمينية المعروفة بمواقفها المعادية للسامية، مثل سين سبايسر وسيباستيان غوركا. بالنسبة لمورتون كلاين، رئيس المنظمة الصهيونية، هذا اليمين المتطرف المعادي

للسامية مرحّب به على مائدته ما دام يمثّل «الأصدقاء الدائمين» لإسرائيل. كلاين لا يُغرّد خارج السرب. نتنياهو والمحيطون به لا يُفكرون بطريقة مختلفة. كيف وصلت إسرائيل إلى هذا الحد؟

هنا ينتقل المؤلف إلى عرض تفاصيل الإفتاء الذي أطلقه نتنياهو أمام مندوبي المؤتمر الصهيوني العالمي السابع والثلاثين (تشرين الأول / أكتوبر 2015) في القدس عندما ادّعى بأن «هتلر لم يكن يريد القضاء على اليهود في تلك الفترة، بل كان يريد طردهم»! أوضح قائلاً بأن فكرة إبادة اليهود عن وجه الأرض جاء بها مفتي القدس، الحاج أمين الحسيني! وأمام ذهول الحضور من هذا الإتهام غير المتوقع، «فبرك» نتنياهو حواراً دار بين زعيم النازية والمفتي. يشرح هتلر بأنه ينوي طرد اليهود، فيرد عليه المفتي: «لكنك إذا طردتهم فسوف يأتون إلى فلسطين». يسأل الفورهر: «إذن ما العمل؟» فيجيبه المفتي: «إحرقهم»!!

هذه الرواية المفبركة تماماً تستند إلى لقاء فعلي جرى بين الشخصين، لم يستمر أكثر من عشر دقائق، في 28 تشرين الثاني (نوفمبر) 1941، أي بعد 5 أشهر من بداية الإجتياح النازي للإتحاد السوفيتي، بينما كانت قد بدأت المجازر المرتكبة ضد السكان اليهود على يد النازيين الألمان!

فند إسرائيليون، بما فيهم ديننا بورات، رئيسة المؤرخين في متحف «المحرقة» أقوال نتنياهو، وأكّدوا بأن لا أساس لها من الصحة. لكن رئيس الوزراء أصرّ عليها، لأن هدفه منها واضح: يريد من وراء هذه المبالغة الإستثنائية المفبركة لتواطؤ الحسيني توريط الشعب الفلسطيني كله في المسؤولية عن المحرقة، «بقصد نزع شرعية أي تعاطف معه، وإضعاف المطالبة بحقوق الفلسطينيين وحرّيتهم واستقلالهم»، مثلما أكّد كريستوفر براوننغ، المتخصص المشهور في المجال ومؤلف العديد من الكتب عن «المحرقة».

ليس هنالك من جديد في أسلوب رمي الشعب الفلسطيني بتهمة «الشعب المعادي للسامية»؛ فمنذ بداية استيطانهم في فلسطين، عندما كانت لا تزال تحت الحكم العثماني، كان بعض المستوطنين اليهود يحاولون اختزال عداء السكان الأصليين الفلسطينيين لهم بأنه «لاسامية متخلفة»، لأن ذلك كان يتيح لهم المجال في عدم طرح التساؤل على أنفسهم حول حجم المشروع الكولونيالي الصهيوني الخاص بهم. بعد ذلك، أطلق اسم «نازي» أو «هتلر» على كل قائد يُحارب ذلك المشروع (الحاج أمين الحسيني، جمال عبد الناصر، صدام حسين، عرفات..)، علماً بأن الحسيني إنحاز إلى جانب الألمان ليس عن قناعة بالأيديولوجية النازية، بل من منطلق وطني فلسطيني؛ لأنهم كانوا «أعداء أعدائه» في ذلك الوقت، أي الإنجليز الذين كانوا يحتلون وطنه ويسهّلون تسلّل اليهود إليه.

يقول المؤلف، معقّباً على الإهتمام المفرط لليهود بـ «المحرقة»، بأنه لأمرٌ محيّر: تحوّل تدمير يهود أوروبا بالنسبة لقادة الدولة الإسرائيلية إلى جريمة شبه «لا تاريخية» حيث تحتل الذاكرة مكاناً رئيساً في «الروح الوطنية»، بينما أصبحت موضع إبتدال صاعق في الحياة اليومية. فيما يتعلّق بالذاكرة المؤسسية لمذبحة اليهود، كتب جدعون ليفي يقول بأنها: «عزّزت الوطنية وثبّنت الروح العسكرية بأكثر مما شجّعت على تنمية الروح الإنسانية والشعور بالعدالة والأخلاق واحترام القانون الدولي، وهذه كلها نزعات يشعر بها المرء في إسرائيل عام 2019 كأعراض للخيانة والضعف». ويضيف: «بعد المحرقة، كل شيء كان مسموحاً لنا، بدءاً من استعمال القوة طبعاً. أما اليوم «فالدروس المنحرفة» للمحرقة لا يستفيد منها إلا القوميون المتطرفون فقط. لم يعد هناك استخلاص عالمي ولا أي درس أخلاقي يُستنتج منها». ويلاحظ المؤلف بأن الكراهية التي يُعبّر عنها أقصى اليمين الكولونيالي تجاه كل صوت ناقد لإسرائيل يتخذ أحياناً أشكالاً غريبة لا تُصدّق ولم يُسمع بها من قبل. فبعد اتفاقيات أوسلو عام 1993، قامت جماعات أقصى اليمين - بحضور شارون وتنتياهو - بمظاهرة رفعت صوراً

لإسحق رابين وشمعون بيريز وهما يرتديان ملابس الشرطة النازية SS وبشارب يشبه شارب هتلر. ربما تكون إسرائيل البلد الوحيد في العالم الذي يُعامل فيه الخصم السياسي كنازي، بإبتدال مربع. والحال، إن ذلك ينجم عن عدم تنقيف المجتمع الإسرائيلي بكافة الجوانب المتعلقة بالمرحقة. أجل، هنالك مراكز بحث عالية المستوى حول الموضوع، لكن النازية - بالنسبة لأغلبية الإسرائيليين - تُختزل بمعسكرات الموت. كيف وصلت النازية إلى وضع هدف القضاء على شعب بأكمله؟ ما هي طبيعة الأيديولوجية العنصرية الكامنة وراء ذلك؟ كيف كان يعمل النظام النازي؟ كل هذه الموضوعات نطل أموراً مجهولة بالنسبة لأغلبية الإسرائيليين الذين يختزلون النازية باللامسامية. وفي النهاية، بالنسبة لهم، المعادون للسامية هم أولئك الذين يُعارضون إسرائيل واليهود. والمُخرج الذي رتبّه ننتياهو للمفتي يندرج أولاً في إطار هذه البيئة من الجهل المعمّم، ومن التوظيف الإستعماري للنازية وللمرحقة.

يكشف المؤلف هدف ننتياهو من وراء التلاعب بـ «قصة المفتي». فالمعلوم أن «المرحقة» جريمة ارتكبت من قبل قادة شعب أوروبي ضد يهود كانوا مُقيمين في أوروبا. الهدف من الاكاذيب التاريخية لنتياهو هو «نقل» المسؤولية المفهومية وإرادة الإبادة لدى النازيين إلى المفتي، أي إلى الفلسطينيين؛ ومن وراء ذلك جعل فلسطين والشرق والفضاء الإسلامي الرحم «الحقيقي» للسامية! وهذه خديعة - يُضيف المؤلف - لا تتطلي على أحد. فقضية درايفوس (الضابط الذي اضطهد في فرنسا لكونه يهودياً) لم تجري في باكستان، وبروتوكولات (حكماء) صهيون لم تُكتب في مكة! لكن ننتياهو يعتقد بأن نقل المسؤولية من «المسيحية» إلى «الإسلام» يُتيح له إرساء تحالف أيديولوجي متين مع الأنظمة والتيارات القومية المتطرّفة في أوروبا والولايات المتحدة، من خلال إعفائهم من معاداتهم التاريخية للسامية؛ وذلك لصالح الهدف المشترك الحالي: الدفاع عن الغرب في مواجهة «كتائب الغزاة» (المسلمين). أجل، إن «الرهاب من الإسلام» هي نقطة الإلتقاء بين إسرائيل والانظمة والتيارات القومية المتطرّفة. ويُلاحظ بأن هذا «الرهاب» يتواجد في الولايات المتحدة في الأماكن التي يكون فيها اليمين الصهيوني نشيطاً، أي داخل شريحة قليلة العدد داخل اليهودية، لكنها نشيطة جداً في شبكات أقصى اليمين الأمريكي. مثلاً، دافيد ميلر هو المحرّض لقرار ترامب القاضي بمنع دخول رعايا سبع دول إسلامية إلى الأراضي الأمريكية؛ وديفيد هوروفيتز، وبن شابيرو وجويل بولاك وبامبلا غيرلر.. هؤلاء جميعاً مدافعون متحمّسون عن السياسة الإسرائيلية ومتعاطفون مع أنصار التفوق العنصري للرجل الأبيض، وفي الوقت نفسه بنى هؤلاء سيرتهم المهنية الإعلامية على أساس العداء للإسلام.

لكن العلاقة الأكثر قوة ونشاطاً هي تلك التي تربط بين اليمين الكولونيالي الإسرائيلي والحراك الإنجيلي الأمريكي؛ إذ بدأت هذه العلاقة منذ ثمانينيات القرن الماضي، وبلغت ذروتها بعد تفجيرات 11 أيلول (سبتمبر) 2001 في نيويورك. يصف الكاتب سيلفان سبيل، من خلال ريبورتاج نشره في صحيفة «لوموند» في العام التالي، بالتفصيل التعاون الوثيق والتفاهم الأيدولوجي والديني بين الإنجلييين واليمين الديني المتطرف في إسرائيل، والمنتشر أساساً بين المستوطنين في الضفة الغربية. ويورد الكاتب معلومات ووقائع عن هؤلاء الإنجلييين، من أهمها أن العديد من شخصياتهم الإعلامية البارزة هي في الحقيقة والواقع معادية للسامية وتبث الرهاب من الإسلام.

في هذا الفصل، يُفرّد المؤلف فقرة طويلة للحديث عن التحالف الذي تقيمه حركات، داخل إسرائيل والصهيونية، تُجدّد علاقتها مع العداء للسامية الذي كان قديماً موجوداً في أوروبا، ويعتبر ذلك مثيراً أكثر للذهول والدهشة. يتتبع الصلات الأيدولوجية التي كانت قائمة مطلع القرن الماضي بين الصهيونية والحركات القومية الأوروبية ويعود جذرها إلى مذهب التعصّب الإثني. وكان أنصار هذا المذهب من اليمين القومي معجبين بالفاشية. ومن بين هؤلاء والد بنيامين ننتياهو الذي كان معجباً

بموسوليني. ويتحدث المؤلف عن إمتدادات التيارات «التحريفية» داخل الصهيونية وعملها في فلسطين حيث انتهجت سياسات متطرفة جداً ضد الإنجليز والشعب الفلسطيني في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي. والتقت هذه الإتجاهات في الأربعينيات في المنظمة الإرهابية «شتيرن». ويضرب المؤلف مثلاً يوضّح كيفية إنتقاء هذه الإتجاهات في «كشكول» من المبادئ المتناقضة، فيقول : «عرفتُ مسؤولاً في منظمة «بيتار» في فرنسا كان يشرح لي أسباب انضمامه إلى منظمة اسمها «الغرب»، بالرغم من أنها معادية للسامية، بالقول أنه كان في البداية معادياً للعرب وللشيوعية. ولا غرابة في ذلك، إذ أن يهوداً جزائريين انضموا عام 1961 إلى «منظمة الجيش السري» (المناهضة لسياسة الجنرال ديغول في الجزائر)، بالرغم من أن هذه المنظمة كانت تضم في صفوفها الكثير من المعادين للسامية الموروثة من حقبة «فيشي» (حكومة الماريشال بيتان، المتواطئة مع النازية).

يخلص المؤلف إلى الإستنتاج التالي : إن تغيّراً كبيراً قد وقع داخل إسرائيل والحركة الصهيونية. فعلى العكس مما كان عليه الوضع في أعوام 1930 - 1940 .. لم يعد هذا الحراك هامشياً، بل أصبح يحتل (في إسرائيل) مواقع مهمة في الحكومات ويتراأس لجاناً برلمانية، ويُشغل مناصب من الدرجة الأولى في الجيش والدبلوماسية والإدارة العليا والجامعات. هذا هو الشيء الجديد في إسرائيل. وهذا ما يُغذي علاقات تنتياهو مع قادة اليمين العنصري المتطرف في العديد من بلدان العالم، سواء أكانوا في الحكم أو في المعارضة؛ من أمثال زعماء الهند والبرازيل والمجر وبولندا ، إضافة إلى ترامب الأمريكي. أو زعماء أحزاب يمينية متطرفة في هولندا، وبلجيكا، وألمانيا والنمسا... علماً بأن تصريحات معادية للسامية كانت قد صدرت عن العديد من هؤلاء الزعماء.

يورد المؤلف تفاصيل مثيرة عن وقائع جرت مع رئيس وزراء المجر أوربان، ومع رئيس وزراء بولندا كازنسكي تُبيّن كيف استمر تنتياهو في التحالف معهم بالرغم من معاداتهم للسامية. بل يطرح المؤلف السؤال : هل كان ترامب نفسه معادياً للسامية ؟ ويورد معلومات مستقاة من كتب نُشرت عن حياة ترامب، تذكر بأن شخصين معادين للسامية لعبا دوراً مهماً في تربيته عندما كان يافعاً. وفي المحصلة يكون ترامب معادياً للسامية عندما تكون مفيدة له سياسياً.

... معاداة الشيوعية، معاداة العرب، معاداة السامية، معاداة الديمقراطية، التعصب العنصري للرجل الابيض، نازيون جدد، إنجيليون ... هذا الخليط من الحلفاء لا يعيب الحكومة الإسرائيلية والمسؤولين الإسرائيليين.. على سبيل المثال، تُعلّق أنات بركو، وهي نائبة في الكنيست عن الليكود بالقول : «ربما هم معادون للسامية. لكنهم يقفون إلى جانبنا». في هذه العبارة قيل كل شيء. بقي أن نذكر بأن بركو مناضلة نشيطة في الحملة التي تستهدف معاقبة العداء للصهيونية بإعتباره شكلاً جديداً من العداء للسامية !

الحلقة القادمة

«ليس ضرورياً ولا صحيحاً أن يُغلق المرء فمه»

أزمة داخل اليهودية الأمريكية

(الحلقة 6 : مقتطفات من كتاب «دولة إسرائيل ضد اليهود» للكاتب اليهودي سيلفان سيبيل)

«ليس ضرورياً ولا صحيحاً أن يُغلق المرء فمه»

أزمة داخل اليهودية الأمريكية

ما طرأ داخل إسرائيل ترك آثاره على عدد كبير من اليهود الذين يعيشون خارجها، على الأقل على أولئك الذين يعلنون عن هويتهم اليهودية. أكبر تجمّعين لهم خارج إسرائيل موجودان في الولايات المتحدة حيث يعادل عدد اليهود فيها (تقريباً 6500000) عددهم في إسرائيل؛ أما في فرنسا فيقترب عددهم من 600000 يهود فرنسيين مستمرون في دعم إسرائيل وسياساتها، بخاصة بعد حرب 1967. أما يهود أمريكا، فإن هناك أغلبية بينهم مستمرة أيضاً في دعم إسرائيل منذ 1967. لكن آخرون، وهم في إزدياد مستمر، يبتعدون شيئاً فشيئاً عن سياسات إسرائيل، وأصبحوا يعتبرونها دولة كولونيالية (استعمارية) تُمارس القهر والقمع والتمييز والفصل العنصري. يُعبّر هؤلاء عن انتقاداتهم لإسرائيل علناً. أما في فرنسا، فإن هذه الإنتقادات ضعيفة وتكاد لا تسمع، وغالباً ما يغيب النقد ويتم الإلتزام بالصمت إزاء سياسات إسرائيل العدوانية.

هؤلاء اليهود الأمريكيون الذين يديرون الظهر لإسرائيل

يستعرض المؤلف أمثلة عديدة لشخصيات أمريكية يهودية مهمة، كانت في السابق تدافع عن الصهيونية، لكنها تهاجم اليوم إسرائيل وسياساتها. دافيد روثكوبف واحد من هؤلاء؛ يعمل بروفسوراً في جامعة هوبكنز، وأدار لفترة طويلة مجلة «فورين بوليسي» (السياسة الخارجية). وهو أيضاً ممثل نموذجي لـ «التيار الرئيسي» لرأي الوسط اليهودي الأمريكي. روثكوبف عضو في الحزب الديمقراطي من الإلتزام بالتقدمي المعتدل. بعد تصويت الكنيست على قرار بمنع دخول أعضاء من عشرين منظمة أجنبية مدافعة عن الفلسطينيين إلى إسرائيل كتب مقالاً بعنوان : «إسرائيل تصبح دولة مارقة، ولم أعد قادراً على الدفاع عنها». من جهته، كتب دانيال سوكتاتش، رئيس «صندوق إسرائيل الجديد»، في صحيفة «هآرتس» بعد فوز نتنتياهو في انتخابات نيسان (أبريل) 2019 : «أن الأوان للقول بصوت عالٍ وقوي بأن إسرائيل اللاديمقراطية التي تسيطر بصورة دائمة على شعب آخر وتحرمه من الحقوق، سوف تفقد دعم الجماعة اليهودية الأمريكية وعائلة الديمقراطيين والعالم الحر». أما ريشارد جاكوبس، رئيس إتحاد اليهودية الإصلاحية، فقد ندّد بقانون «قومية الدولة اليهودية» الذي سيتسبب - كما قال - بوقوع أضرار كبيرة فيما يتعلق بشرعية الرؤية الصهيونية. من وجهة نظره، إذا انتهت الأمور بالصهيونية إلى إنشاء دولة إثنية (عرقية) يعيش فيها اليهود كمواطنين كاملي الحقوق، والفلسطينيون مجردين من المواطنة، أو يحصلون على مواطنة من الدرجة الثانية، فإن شرعية الصهيونية وشرعية دولة إسرائيل سيكونان موضع طعن.

في آذار (مارس) 2019، نشرت مجلة «ميدل إيست آي» تحقيقاً مزوّداً بشهادات لعدد كبير من الشباب اليهود الأمريكيين الذين صدموا من واقعة أو حدث شاهده خلال إقامتهم في إسرائيل؛ من بينها العنصرية والوحشية التي يُعامل بها الفلسطينيون، خاصة القصف المكثف لقطاع غزة. والأهم من ذلك، إدراكهم بأن الكثير من المؤسسات اليهودية مارست الكذب عليهم من خلال تصويرها للفلسطينيين بأنهم «معتدون ضد بلد صغير يريد أن يُدافع عن نفسه». وكان تجنّب محدّثيهم لأية إشارة لوجود الفلسطينيين يجعل الوضع لا يطاق بالنسبة لأولئك الشباب.

يستشهد المؤلف بنتائج استطلاعات حديثة تؤكد بان الدعم لإسرائيل قد انخفض بنسبة 32 % بين الشباب اليهود ما بين عام 2010 و 2016، وتحديداً بين طلبة السنوات الثلاثة الأولى من الدراسة الجامعية. كما أن الكثير من هؤلاء الشباب يناضلون في صفوف حركة المقاطعة BDS. بهذا الصدد، يقول عالم الاجتماع تود غيتلن ، البروفسور في جامعة كولومبيا : «في الحرم الجامعي، يُصبح اليهود أكثر فأكثر معادين للصهيونية. إن الإستقطاب قوي وسريع. يخالغ أنصار إسرائيل الشعور بأنه لم يعد بإمكانهم التعبير عن أنفسهم في الوقت الذي يرى فيه الآخرون بأن ما يقولونه غير مقبول. من الآن فصاعداً أصبحت معاداة الصهيونية هوية لبعض اليهود الشباب، وهذه الظاهرة في تصاعد». صحيح بأن ذلك لا ينطبق على الخمسة آلاف مؤسسة للتعليم العالي في الولايات المتحدة، لكنه ينطبق اليوم على بضعة جامعات مشهورة ذات مكانة مرموقة.

يطرح المؤلف سؤالاً مهماً وهو : لماذا تحدث هذه الإنعطافة اليوم لدى الكثير من اليهود الأمريكيين ؟ في الإجابة على السؤال، يلاحظ المؤلف بأن هذا التراجع بدأ في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما، عندما ظهر واضحاً بأن بنيامين نتنياهو كان يعمل على إفشال جهوده التي كان يبذلها من أجل التوصل إلى اتفاق فلسطيني - إسرائيلي. لكن الأغلبية العظمى من المراقبين تعتقد بأن وصول ترامب إلى البيت الأبيض، والعلاقة شبه الإنصهارية التي أقامها هو وإدارته من جهة، ونتنياهو وحكومته من جهة أخرى كانت العامل الرئيس في الإسراع بوقوع تلك الإنعطافة.

يلاحظ الفيلسوف مايكل والزر، وهو رجل يساري معتدل وصهيوني، وأستاذ في معهد الدراسات المتقدمة في جامعة برينستون، في حديث أجراه المؤلف معه عام 2019: «إن إقامة نتنياهو لعلاقات ممتازة مع ترامب وبوتين وأوربان، ومع الإنجليبين في آن واحد ..يجعل الأغلبية العظمى من اليهود الأمريكيين يشعرون بالجنون». أما البروفسور غيتلن فيقول : «عندما يسمع هؤلاء اليهود دافيد فريدمان، سفير ترامب في إسرائيل وهو يُصرّح بأنه في الصراع مع الفلسطينيين «فإن الله هو إلى جانب إسرائيل»، فإن ذلك يثير لدى أغليبتهم الرفض، ولدى الشبان التقدميين القرف».

كذلك أثار تبني الكنيست لقانون «قومية الدولة اليهودية» صدمة بين صفوف اليهود الأمريكيين. في مقال تحت عنوان «هذا ليس نحن (اليهود)»، رفض رون لاودر ، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، هذا القانون «الذي يوجج الإستقطاب والشقاق»، وفقاً لعبارته. كذلك عارض ريك جاكوبس، رئيس الكنيس الإصلاحية، القانون، وقال أنه سيقاقل ضده بضراوة. من ناحيتها، قالت الممثلة الإسرائيلية الأمريكية المشهورة، ناتالي بورتمان بأنه «قانون عنصري». وأصدرت 14 منظمة يهودية صهيونية كبيرة بياناً قالت فيه بأن هذا القانون «سيضع نهاية لما يُعرف بأنه ديمقراطية حديثة».

أما الباعث الأخير الذي جعل يهود أمريكا يديرون ظهورهم لإسرائيل، بعدما تيقنوا من تحالف ترامب - نتنياهو، فله علاقة بمعاداة السامية. لقد استفزتهم جداً علاقات هذين الرجلين مع انظمة ومسؤولين معادين للسامية، او يسمحون لمعاداة السامية بالانتشار في بلدانهم.. وفي الوقت نفسه، يتهم هذان الرجلان بصورة منهجية خصومهم بمعاداة السامية. والحقيقة هي أن الخوف من الإتهام بمعاداة السامية كان يمنع كثيرين في السابق من انتقاد إسرائيل. بعد زوال هذا الخوف أصبح الميل يتزايد أكثر للتنديد بجرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين.

أزمة في الحزب الديمقراطي الأمريكي

يواجه هذا الحزب اليوم أزمة ليس لها مثيل من قبل، فيما يتعلّق بمسألة الشرق الأوسط. بعد قيام إسرائيل، بدأ هذا الحزب الأكثر تأييداً لإسرائيل على الساحة الأمريكية. لكن هذا الوضع بدأ يتغير أيام

حكم الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان. تحت تأثير مجموعات مختلفة، من بينها مجموعة من المتقنين الصهاينة المعادين لليبرالية، تبنّى جزءٌ من اليهودية الأمريكية تدريجياً مواقف أطلق عليها لاحقاً «نيو - محافظة». قادهم ذلك إلى التقارب مع الحزب الجمهوري. تزامن ذلك مع بروز واقع جديد منذ عام 1977، وهو استلام الحكم في إسرائيل على يد قوميين ومدتّيين ومتعصّبين بنسبة 90 % من الأوقات. وبذلك، لم يعد الديمقراطيون الأمريكيون، شيئاً فشيئاً، يتمتعون بوضعية «المدافع الرئيسي عن إسرائيل». ترتّب على ذلك، الإعتماد المتزايد للقادة الإسرائيليين على الناخبين والقادة الأمريكيين الأكثر رجعية، من أمثال الإنجليبين والمتعصّبين قومياً على طريقة بولتون (المنسوب الأسبق للولايات المتحدة في الامم المتحدة). ومنذ عودة نتنياهو إلى الحكم عام 2009، أصبح هذا التقارب سلوكاً حصرياً. واليوم، لا تزال الفئة المحافظة من اليهودية الأمريكية ضعيفة جداً من الناحية الانتخابية، لكنها أصبحت قوية جداً من الناحيتين السياسية والمالية.

بالطبع، يستمر النواب الديمقراطيون في التعبير عن حبّهم لإسرائيل، لكنهم يدعمون في الوقت نفسه «حل الدولتين» من أجل تسوية الصراع مع الفلسطينيين. لكن طبقة المسؤولين الإسرائيليين تتجاهل الديمقراطيين، خاصة منذ عودة نتنياهو إلى الحكم، لأنهم لا يريدون الإستماع لأي حديث عن دولة فلسطينية. من هنا بدأت الأزمة تفعل فعلها داخل الحزب الديمقراطي. ففي تعارضٍ مع الجمهوريين الذين أصبحوا «حزب البيض»، يُقدّم الديمقراطيون أنفسهم كـ «حزب التنوّع»، أي الأقليات (الأفارقة الأمريكيون، المهاجرون..) التي تُصوّت بكثافة لصالح الحزب الديمقراطي. لكن هذه الأقليات التي تأتي من أصول غير أوروبية، قليلة التأثير بما جرى لليهود قبل ثمانين عاماً؛ وعندما يتعلّق الأمر بالشرق الأوسط، يبرز الفلسطينيون في نظرهم بشكل واضح باعتبارهم الضحايا.

في الماضي، كان نوابٌ سود ديمقراطيون كـ «كيث أليسون» أو «هانك جونسون» يُتهمون بمعاداة السامية بسبب مواقفهم المؤيدة للفلسطينيين. لكن، منذ انتخابات تشرين الثاني (نوفمبر) 2018 عندما حصل الديمقراطيون على أغلبية مقاعد الكونغرس، أخذ «حزب التنوّع» يرقّي نواباً جديداً من النساء الشابات غير البيضات وليس لديهن الإستعداد للتخلي عن القضية الفلسطينية؛ من بينهن: إلهان عمر، وهي لاجئة صومالية سابقة، رشيدة طليب من أصل فلسطيني، ألكسندريا كورتيز (بورتوريكا) وأينا بريسلي (إفريقية - أمريكية). جميعهن ينتمين إلى يسار الحزب ولا يُخفين دعمهن للقضية الفلسطينية، ولسن الوحيدات بين الديمقراطيين في هذا الموقف. رفضت رشيدة طليب، بعد انتخابها، المشاركة في الزيارة التقليدية إلى إسرائيل التي ينظمها اللوبي الصهيوني (أيباك) للنواب الجدد، حيث يلتقون هناك بالمسؤولين الإسرائيليين ولكنهم لا يقابلون أي فلسطيني. أشارت رشيدة إلى أنها ستتنظم زيارة خاصة بها، وقارنت بين القهر الذي يُعاني منه الفلسطينيون وبين ذلك الذي كان يعاني منه السود الأمريكيون في ظل التفرقة العنصرية. وقالت بأنها تريد معرفة كيف تُدار هذه التفرقة وكيف تُشكّل عقبة أمام إحلال السلام في المنطقة. وفي آب (أغسطس) 2019 منعت إسرائيل النائبة الأمريكية من دخول الضفة الغربية، وكانت تلك سابقة.

يوضّح مؤلف الكتاب، سيلفان سبيل بأن بروز هؤلاء النائبات هو في آن واحد نتيجة لإنخفاض شعبية إسرائيل داخل الحزب الديمقراطي (وعلى نطاق أوسع داخل الرأي العام الأمريكي)، ولبروز اهتمام بالقضية الفلسطينية، خاصة من قبل قاعدة الحزب المتنوعة إثنيّاً. وفي كلا الحالتين، يأتي هذا التطور كرد فعل على الدعم الحصري الذي كانت تقدّمه إدارة ترامب إلى السياسة الإسرائيلية ولحملات التشنيع التي كان يشنها الجمهوريون ضد أولئك النائبات.

مع تزايد استفزازات ترامب وهجومه على الحزب الديمقراطي من قناة إلهان عمر، حاول جهاز الحزب إسكاتها، بل والتخلّي عنها؛ إلا أن هذه المحاولات مُنيت بالفشل. ويُعزى هذا الفشل إلى حقيقة

أن الحزب وجد نفسه محشوراً في زاوية. ففي نظر الصهاينة، سيظل ترامب هو أفضل حليف لإسرائيل، مهما بذل الديمقراطيون من جهود لتغيير هذه النظرة. أما السبب الآخر، فهو أن سقوط صورة إسرائيل داخل الحزب الديمقراطي كان سريعاً. ففي دراسة نشرها مركز «بيو» في كانون الثاني (يناير) 2018 تبين بأن أغلبية الأعضاء الذين هم دون سن الخامسة والثلاثين يؤيدون الفلسطينيين. وبعدها بسنة، أكد المركز نفسه بأن دعم إسرائيل يستمر في الإنخفاض بين الشباب الديمقراطيين، إذ تراجع من 33% إلى 19% خلال سنة بين من يسمون أنفسهم «تقدميون».

أصبحت سياسة إسرائيل تُجسد في نظر القواعد الديمقراطية كل ما ترفضه: الكولونيالية، كره الأجانب، العداء للمهاجرين، التعصب الإثني للعرق الأبيض. لم يتوقف التطور عند هذا الحد، بل تبعه تنظيم نشاطات كثيرة مشتركة بين المنظمات اليهودية التقدمية ومنظمات السود والمهاجرين وذوي الأصول الإسبانية من أجل دعم نضال الشعب الفلسطيني والتبديد بالقمع والتمييز اللذين يتعرض لهما، بما في ذلك تنظيم مظاهرات ضد جدار الفصل العنصري الذي أقامته إسرائيل عام 2003.

محنة الحزب الديمقراطي الأمريكي

ليس من قبيل المبالغة القول بأن قيادة الحزب الديمقراطي تواجه محنة صعبة: لسان حالها يقول: إذا استقبلنا هذه الآراء الانتقادية الجذرية لإسرائيل، فسوف يؤدي ذلك إلى ابتعاد الديمقراطيين المعتدلين وجزء مهم من الناخبين «المستقلين» الذين لا هم جمهوريون ولا ديمقراطيون؛ وبالتالي فسوف يؤدي ذلك إلى خسارة الحزب في الانتخابات الرئاسية. بالمقابل، إذا تجاهلنا هذه الفئات التي ترفض التأييد اللامشروط لإسرائيل، خاصة هؤلاء الشباب، فسوف نقامر وربما سنخسر مثلما حدث عام 2016. من هنا يأتي موقف مخاتل يستفيد من الانتقادات الموجهة لإسرائيل ليصبح قوة صاعدة داخله. وفي هذا السياق، يُعتبر تطور صحيفة «نيويورك تايمز» في معالجة القضية الفلسطينية تجسيدا لهذه التغيرات الجارية داخل الرأي العام الديمقراطي. كانت هذه الصحيفة تنتمي تقليدياً إلى اليسار الوسط أو المعتدل ومؤيدة لإسرائيل. ثم اتخذت موقفاً معارضاً صريحاً لإدارة ترامب. وبموازاة ذلك، أصبح بالإمكان ملاحظة تطور واضح في معالجتها للسياسة التي تنتهجها إسرائيل تجاه الفلسطينيين. ثم يورد المؤلف مثالين وقعا في عامي 2018 و 2019 للتدليل على تطور موقف الصحيفة؛ إذ نشرت مقالاً لمحرة أخبار انضمت حديثاً لهيئة التحرير بعنوان «أن الأوان لكسر الصمت حول فلسطين»، تختتمه بالقول: «هناك أوقات يُصبح فيها السكوت خيانة» (كانون الثاني / يناير 2019).

الإعتراض على وضعية إسرائيل في الولايات المتحدة

في آذار (مارس) 2017 تبني الكنيست قانوناً يمنع دخول أي شخص يؤيد مقاطعة إسرائيل، إلى «الأراضي الإسرائيلية». كرد فعل على ذلك، وقّع أكثر من مئة مثقف واكاديمي يهودي أمريكي - بينهم عدد كبير من الأساتذة المعروفين - على عريضة تبدأ بالعبارات التالية: « بيننا من هم خصوم لحملة المقاطعة BDS، وآخرون يعارضون مقاطعة إسرائيل وآخرون يؤيدون حملة المقاطعة؛ ولكن، بالرغم من الإختلافات التي بيننا، فإننا جميعاً متحدون في معارضة القانون الجديد بشدة. إنه سيء لإسرائيل وسيء للديمقراطية وسيء لمبدأ الدفاع عن حرية التعبير والتفكير التي هي أساس عملنا الأكاديمي».

يؤكد المؤلف بأن هناك شعوراً لدى يهود أمريكا بأنه كلما تقدّم الزمن كلما أسرعت إسرائيل وسكانها اليهود في الوصول إلى هلاكهم؛ وفي جميع الأحوال، يبني يهود إسرائيل مجتمعاً لا يمكن لليهود أمريكا إلا أن يتخلّوا عنه لأسباب أخلاقية. ويتشارك الشباب اليهود الأمريكيون أكثر فأكثر بهذا الشعور. ولا يستطيع جهاز الحزب الديمقراطي عدم اخذ ذلك بعين الإعتبار، أو - كما يقول البروفسور واكسمان:

«الرهان الإسرائيلي - الفلسطيني في طريقه للتحوّل إلى شيء مهم بالنسبة للحزب الديمقراطي، وسوف يكون كذلك أكثر فأكثر». وفي هذا السياق، يورد المؤلف بان التصويت يوم 29 كانون الثاني (يناير) 2019 في مجلس الشيوخ على قرار يسمح للولايات الأمريكية باتخاذ إجراءات تُعاقب الجمعيات التي تُطّبق مقاطعة إسرائيل (أخذ اسم «القانون المناهض لـ BDS») قد شهد إنقسام الحزب الديمقراطي إلى طرفين : أغلبية قليلة (25 عضو مجلس شيوخ) أيدت القرار، وأقلية قويّة (21 عضو مجلس شيوخ) تجمّع خصوم معاقبة حملة المقاطعة BDS ، لأنهم يعتبرون القرار متعارضاً مع الدستور ولأسباب أخرى مختلفة. لكن الواقعة الأكثر أهمية تكمن في مكان آخر، كما يقول المؤلف؛ إذ أنه من بين سبعة أعضاء لمجلس الشيوخ الذين عبّروا عن نيتهم المشاركة في التصويت الأولي لتعيين مرشح الحزب للانتخابات الرئاسية، فإن ستة صوّتوا ضد معاقبة حملة المقاطعة BDS ، من بينهم شخصيات رفيعة من الصف الأول : اليزابيث وارين، كمالا هاريس، كوري بوكر وبيبرني ساندرز.

المسألة الأخرى الملفتة للانتباه هي إنقسام المنظمات اليهودية إزاء الطريقة التي يجب الرد بها على التقدم المستمر الذي تحقّقه حملة المقاطعة BDS. فالبعض يعتقد بأن معاقبة هذه الحملة غير فعّال ومستحيل تنفيذه ومتعارض مع الدستور، وبخاصة «بيضراً بالجماعة اليهودية في نهاية المطاف». أما دوف واكسمان، فيقول بأن المشكلة ليست في أن معاقبة حملة المقاطعة غير فعّالة، بل لأن ذلك يفيد الحملة أولاً ! ويزعم المؤلف بأن نجاحات حملة المقاطعة لا تزال متواضعة جداً على أرض الواقع، لكنها «تتقدم في العقول» بصورة خارقة نسبياً.

الحلقة القادمة

العمى الذي يغشى عيون يهود فرنسا

(الحلقة 7 : مقتطفات من كتاب «دولة إسرائيل ضد اليهود» للكاتب اليهودي سيلفان سيبيل)

العمى الذي يغشى عيون يهود فرنسا

لا يتابع يهود فرنسا المناقشات الداخلية التي يدور رحاها بين يهود أمريكا، كما يناون بأنفسهم غالباً عن النقاشات الدائرة في إسرائيل نفسها. في الواقع، «نشاهد اليوم»، كما يلاحظ بيير بيرنباوم، المؤرخ الفرنسي الذي اهتم بدراسة مكانة اليهودية في الجمهورية (الفرنسية)، «أسرلة يهود فرنسا»، بمعنى التحاقهم بالمجتمع والدولة الإسرائيليين فكرياً وسياسياً؛ وذلك على النقيض من يهود أمريكا الذين يبتعدون يوماً بعد آخر عن الدولة الإسرائيلية.

بداية، يجب القول بأن الهيئة الناطقة باسم يهود فرنسا، وهي «المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا»، واختصارها بالفرنسية (CRIF)، تُمارس كتماناً مثيراً إزاء التطورات الحديثة في إسرائيل. لا تتفوه بكلمة واحدة، ولا حتى بسطر عن قانون «قومية الدولة اليهودية»، وهو القانون الذي لا يدرج صراحة التمييز العرقي في القانون «الأساسي» للبلاد. ويصل هذا التجاهل لدرجة أن واقعة معارضة رئيس الدولة، روفين ريفلين للقانون بعبارات «غير لطيفة» لم تكن كافية في نظر يهود فرنسا المنظمين لكي يُسمح لهم بالتعبير علناً، ولو بنقد خجول تجاهه ولا حتى بفتح نقاش حوله. كذلك لم يصدر عن يهود فرنسا أي شيء حول القوانين «الأمنية» المعادية للديمقراطية، ولا عندما أعاد نتنياهو أتباع كاهانا إلى المشهد السياسي، أو عندما فبرك إتهام المفتي الحسيني بخصوص «المحرقة». باختصار، مهما فعلت إسرائيل أو صرّح مسؤولوها، ومهما صوّت نوابها على قوانين، فالقاعدة العامة هي وجوب دعم السياسة الإسرائيلية من قبل يهود فرنسا.

من هذه الزاوية، يُلاحظ الإتساع المستمر لهوة الخلاف بين زعماء الجماعتين اليهوديتين في فرنسا والولايات المتحدة. يُفسّر المؤرخ بيرنباوم غياب أي موقف ناقد للسياسة الإسرائيلية من طرف يهود فرنسا بتمسك المؤسسات اليهودية منذ أكثر من قرن من الزمن بالجمهورية وفكرة المواطنة، وهو موقف يُشبه موقف المواطنين الفرنسيين المنحدرين من أصول مغربية أو جزائرية. يُعلّ المؤلف قائلاً : مهما تحلّى هذا التفسير من وجهة، فإنه يبقى اليوم جزئياً تاماً، لأن المجلس التمثيلي ليهود فرنسا لا يتورع عن إتخاذ مواقف عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن مصالح إسرائيل، بما في ذلك حول مسائل تورط فيها سياسة فرنسا. ويضيف : «إذا كان الجدل ممكناً في أوساط يهود أمريكا بينما يكون غائباً بين نظرائهم في فرنسا، فإن السبب في ذلك يعود إلى الطريقة التي تنظّم فيها كل جالية نفسها».

بعد ذلك يشرح المؤلف الإختلاف في طريقة التنظيم بين الجماعتين. ففي الولايات المتحدة هناك تجمّعين يتعايشان بالرغم من وظائفهما المختلفة جداً : الأول، مؤتمر الرؤساء ويجمع مسؤولي الجمعيات والهيئات اليهودية، وهو يُمثل اليهودية الأمريكية بتنوّعها الثقافي والديني؛ والثاني، لجنة «أبياك» الذي يُطلق عليه «اللوبي الإسرائيلي» (مجموعة ضغط)، وهي المشرفة على إدارة جميع أعمال الدعم والتأييد لإسرائيل ومصالحها وسياساتها. وبين التجمّعين توجد جسور كثيرة تربط بينهما. أما في فرنسا، فإن المجلس التمثيلي CRIF يتولّى القيام بالمهمتين معاً : مجموعة ضغط لصالح إسرائيل، ويكفي للتأكد من ذلك قراءة نشرته اليومية التي تنسخ تقريباً مواقف إسرائيل تجاه القضايا المختلفة. إلى جانب ذلك، يُدير المجلس بصورة ثانوية بعض الشؤون المتعلقة بالطائفة اليهودية في فرنسا، بل إن اهتمامه بهذا الجانب هو أقل بكثير من اهتمام بعض المنظمات المنتمية إليه، مثل «الصندوق الإجتماعي اليهودي الموحد»، أو «التحالف اليهودي العالمي» التي لا يتوفر لها التأثير السياسي نفسه على المستوى الوطني.

يؤكد المؤلف بأن هذا الخلط بين الدورين ضارٌ جداً بالطائفة اليهودية على أكثر من صعيد؛ فهو يُظهر بأن المسؤولين عن المجلس التمثيلي ليس لديهم رؤية عما يجب أن تكون عليه التعددية اليهودية في فرنسا، ومثل هذا الموقف يحول دون المجلس وتطوير الشباب والثقافة اليهوديتين. والحال، فالوضع من الزاوية التاريخية لم يكن دائماً على ذلك النحو. لقد بدأ الوضع الحالي إنطلاقاً من الحرب التي شنتها إسرائيل ضد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان عام 1982، وهي أول حرب اعتبرت «غير دفاعية»، وبالتالي كان صعباً تبريرها على المستوى العالمي، قبل ان يتعزز ويصبح مهيمناً مع إندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الثانية، نهاية أيلول (سبتمبر) 2000. منذ ذلك الحين، أصبح مسؤولو المجلس التمثيلي شديدي الحرص على عدم توجيه أي نقد لإسرائيل. وتطوّر الأمر كما لو ان هناك «حبل سرّي» يربط بين الطائفة وإسرائيل. وانتشرت فكرة غريبة مفادها أن انتقاد جرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين والتمييز العنصري ضدهم يؤدي إلى تقوية معاداة السامية ! يستنكر المؤلف هذا المنطق ويتساءل : هل يمكن لإنتقاد الفرنسي من أصول عربية لأوضاع القمع في بلده العربي الأصلي من أن يؤدي إلى زيادة الخوف من الإسلام في فرنسا؟! لكنه الخوف من العزلة والإقصاء عن الطائفة هو الذي يدفع يهود فرنسا إلى التزام صمت ينم عن ضعف بأكثر مما ينم عن قوة.

يستعرض المؤلف نتائج ذلك الوضع، وهي نتائج إنعكست من خلال إنخفاض مستوى نوعية الثقافة اليهودية في فرنسا. مثال على ذلك، غياب مجلة «لارش» (L'Arche) الشهرية التي كانت تصدر عن الطائفة، وتشابه محطات الإذاعة راهناً (كان عددها أربعة وتقلّصت إلى إثنين)، وهي التي كانت متنوعة بإتجاهاتها السياسية ذات يوم. يعترف ساشا غوزلان، رئيس إتحاد الطلبة اليهود في فرنسا بأنه لم يجري نقاش داخل الطائفة حول القانون المتعلق بيهودية الدولة الإسرائيلية، بالرغم من مضمونه التمييزي والجدال الذي أثاره في إسرائيل نفسها. يعترف جان - إيف كامو، وهو باحث مستقل متخصص في دراسة أقصى اليمين ومتابع للتطورات الجارية داخل اليهودية الفرنسية بأن «العجز الفكري والثقافي كبير جداً». لقد أصيب فضاء النقاش داخل الطائفة اليهودية بالضعف لدرجة أنه لم يبقى من مكان إلا لجدول أعمال يومي أوحده بالنسبة للمجلس التمثيلي CRIF، وهو الدفاع عن إسرائيل في الموضوعات التي تحددها الحكومة الإسرائيلية: وسواس العداء لإيران، معركة حظر حركة المقاطعة، السعي لإعتبار معاداة الصهيونية تجسيداً حديثاً لمعاداة السامية، والإستمرار في استخدام ذكرى «المحرقة» كأداة تخدم النظرة العرقية المنغلقة التي يجري تطويرها في إسرائيل بحيث يتحول ماضي آلام اليهود إلى درع يقف بوجه أي اعتراض على الجرائم المرتكبة في الوقت الحاضر.

يقول سيلفان سبيل بأن المجلس التمثيلي، في دوره كقوة ضغط، يحاول فرض وجهات نظره على السلطات السياسية فيما يتعلق بالمحاور المذكورة أعلاه. ويضرب المؤلف مثالين على ذلك، في واحد منها أدى على نجاح نسبي، والآخر إلى فشل. وهذان المثالان يُظهران كيف يعمل المجلس التمثيلي كذراع ضارب للسفارة الإسرائيلية في باريس. المثال الأول يتعلق بريپورتاج بثته قناة «فرنسا 2» بتاريخ 11 تشرين الأول (أكتوبر) 2018، ويدور حول المظاهرات التي كانت تجري على حدود غزة منذ 30 آذار (مارس) بمناسبة يوم الأرض. كان القنصّة من جنود الإحتلال الإسرائيلي يقتلون كل يوم جمعة عدة شبّان فلسطينيين، ويجرحون مئات آخرين بدون أن يكون القنّاصة معرّضين لأي تهديد؛ ودام ذلك لمدة ستة أشهر. طالبت السفارة الإسرائيلية في باريس بسحب الريپورتاج؛ والحجة هي أن «نشر الصور سيُعدّي معاداة السامية» ! بعدها أخذ المجلس التمثيلي يُردّد الإسطوانة ذاتها، علماً بأن أفعال الجنود الإسرائيليين هي التي ستُعدّي معاداة السامية، وليس نشرها. لحسن الحظ، لم تخضع إدارة قناة «فرنسا 2» لأوامر المجلس التمثيلي.

المثال الثاني وقع بعد ثلاثة أشهر؛ إذ منحت اللجنة الوطنية الإستشارية الفرنسية لحقوق الإنسان جوائزها السنوية لجمعيتين هما «بتسليم» الإسرائيلية ومؤسسة «الحق» الفلسطينية بصورة مشتركة. كان مقررأ في البداية أن تقوم وزيرة العدل الفرنسية بتسليم الجائزة إلى الفائزين بها. لكن ضغط السفارة الإسرائيلية والمجلس التمثيلي أدى إلى قيام رئاسة الوزراء الفرنسية بسحب تكليفها تسليم الجائزة من وزيرة العدل، مع الإبقاء على قرار تسليمها.

هذان المثالان أقرب إلى النوادر، مقارنة بالدفاع عن المصالح الإسرائيلية الكبرى، و لاتقارن بشيء أمام عمليات الأيباك عام 2016 للحصول على 10 مليارات دولار من الإدارة الأمريكية لتمويل الجيش الإسرائيلي. يُلاحظ المؤلف بان هذه التدخلات تحمل دلالات عن خشية إسرائيل من الإحتجاجات المتزايدة على سياساتها، ولذلك لا توفّر فرصة من أجل فرض رؤيتها للأمر. وتؤكد تلك الخشية بأن «المعركة المناهضة لحملة المقاطعة BDS» التي أطلقتها دولة إسرائيل بإمكانيات ضخمة، هي معركة بالدرجة الأولى، لمنع الأخبار عما أصبح عليه الوضع فعلياً في فلسطين من النشر . وهي أيضاً معركة من أجل حشد الدعم لإسرائيل، سواء من جانب اليهود أو غير اليهود، حول الأيدولوجية المشتركة الإثنية - القومية المتطرّفة. وعليه، طلبت الحكومة الإسرائيلية، في كانون الأول (ديسمبر) 2018 من الحكومة الألمانية التوقف عن تمويل متحف برلين اليهودي. والسبب ؟ خصّص هذا المتحف مكاناً للقدس العربية في معرضه... لا يوجد مكانٌ لأخرين إلا لليهود في متحف يهودي !

يتحدّث المؤلف في ختام هذا الفصل عن «الإنغلاق الإثني ووزن الجُبْن»؛ إذ يذكر بأنه قد قابل شخصيات يهودية عديدة متنوعة من أجل تأليف كتابه. يقول : وجّهت إليهم جميعاً السؤال : لماذا بالإمكان جمع توافيق أكثر من مئة شخصية يهودية مهمة في الولايات المتحدة على عريضة تتعلق بحملة المقاطعة BDS ، هي على إختلاف معها، لكنها تلتقي على مجرد ضرورة الديمقراطية في احترام شرعية نداء يدعو لمقاطعة إسرائيل، بينما مبادرة كهذه تعتبر مستحيلة في فرنسا ؟ يُردف المؤلف قائلاً بأن «جميع الذين قابلتهم أثاروا الإختلافات الكبيرة بين فرنسا والولايات المتحدة فيما يتعلق بالنظرة القانونية تجاه حرية التعبير». وعندما طرح السؤال عليهم فيما إذا كانوا يستطيعون التوقيع على مثل تلك العريضة، كانت الأجوبة سلبية بمعظمها. أحدهم ادّعى بأن «مقاطعة إسرائيل ليست رأياً». وعندما ذكّره الكاتب بأنه تم في الماضي مقاطعة إسبانيا الفرانكوية ونظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ما كان من ذلك الشخص، وهو رئيس إتحاد الطلبة اليهود في فرنسا إلا أن أجاب : «صحيح ما تقوله، لكن بالنسبة لإسرائيل، الأمر مختلف». سأله الكاتب : لماذا ؟ والجواب : «تظل إسرائيل مع ذلك دولة ديمقراطية»...حتى بعد تبني القانون العنصري التمييزي المسمّى قانون قومية الدولة اليهودية !!

بعد ذلك، يتحدّث المؤلف عن التحوّل المطّرد للطائفة اليهودية في فرنسا نحو اليمين، ويعتقد بأن «الحبل السري» الذي فرضه المجلس التمثيلي عليها في علاقتها بإسرائيل قد ساهم في هذا التحوّل، وانعكس ذلك في الأحاديث والبرامج والمقابلات الموثقة عبر أثير الإذاعات اليهودية في فرنسا. فالخطاب السائد هو خطاب معادٍ للعرب ويُروّج للرهاب من الإسلام.

يقول المؤلف بأن محطات الإذاعة اليهودية تنقل بشكل عام أفكار العنصرية والعقلية الكولونيالية التي يمكن سماعها أو قراءتها يومياً في إسرائيل نفسها، مع فارق معروف وهو وجود إمكانية سماع أصوات ناقدة في إسرائيل، مهما كانت هامشية، بينما هي غير موجودة في فرنسا.

يُلاحظ الباحث جان - إيف كامو بأن ما يُبهر الشبان اليهود الفرنسيين هو «قدرة الجيش الإسرائيلي على فرض قوّته على المسلمين»؛ وبالنسبة لبعضهم، فهذه علامة ملموسة على قرب مجيء المسيح، وهذا

هو العمى بعينه. بلغ حبّهم لإسرائيل الذروة لأنها نجحت - في نظرهم - في مجالات كثيرة. أصبحت صلتهم بإسرائيل أهم بكثير من صلتهم بالثقافة اليهودية.

الإفتان بالقوة والإنكفاء الطائفي على الذات على قاعدة إثنية (عرقية): هنا نصل إلى صميم التطور المستجدّ للمجتمع الإسرائيلي. يقود ذلك إلى رغبة اليهود وبحثهم المتواصل لكي يبقوا مع بعضهم البعض، ويتجمعوا في أحياء يُشكّلون فيها الأغلبية، إذا كان ذلك ممكناً بحيث يجدون حاجاتهم الأساسية في محلات تجارية «كاشير» ومدارس وكنيس، وبما يمكنهم من عدم الإختلاط مع «الفرنسيين».

هذا الإنغلاق هو الذي يزداد إنتشاراً في فرنسا عندما لا يُفضي إلى الرحيل صوب إسرائيل. وبالرغم من إرتفاع أصوات بعض رجال الدين للتحذير من ذلك الإنغلاق الإثني، إلا أنه من المشكوك فيه أن يكون لتلك الأصوات تأثير على «الغيتوات» Ghettos اليهودية المدينية الجديدة في فرنسا. وإذا اقتضى الأمر فالحكومة الإسرائيلية والمجلس التمثيلي يعتنيان بها. المهم أن لا يرتفع أي صوت للإعتراض على ما يجري فيها. هذا هو الهم الأساسي لليهودية الفرنسية المؤسساتية.

الحلقة القادمة

«أنهكتُ إسرائيل قواي... هذا البلد البعيد والأجنبي»

إنشاق داخل اليهودية ؟

(الحلقة 8 : مقتطفات من كتاب «دولة إسرائيل ضد اليهود» للكاتب اليهودي سيلفان سيبيل)

«أنهكت إسرائيل قواي... هذا البلد البعيد والأجنبي»

إنشاق داخل اليهودية ؟

يُعتبر هذا الفصل الأخير مهمّ جداً لأنه يستعرض «الحلول» التي يُفكر فيها الإسرائيليون للتخلص من هذا «القيح» أو الورم الذي صنعوه بأيديهم، والمعروف بالقضية الفلسطينية أو الشعب الفلسطيني، وأصبحت كالقنبلة القابضة في حضانهم.

يذكر المؤلف في البداية بأن هناك من أدرك مبكراً إلى أين ستقودُ طريقُ الإنكفاء الإثني على الذات إسرائيل. في عام 1970، قدّم المؤلف المسرحي الإسرائيلي الشهير هانوك ليفين (1943 - 1999) مسرحية عنوانها «مملكة صالة الحمام»، وهي تحكي قصة عائلة تأوي ابن عم مُضايقٍ لغيره ووقع من النوع الذي لا يُنشَف قدميه بعد الإستحمام، ويبلل جميع بلاط الشقّة. تحلم العائلة بالإنفصال عن هذا المستأجر المزعج والثقل الدم. شيئاً فشيئاً، تقوم العائلة بإغلاق غرفة بعد أخرى من أجل منعه من الوصول إليها. وفي النهاية تجد العائلة نفسها محشورة في صالة الحمام التي تضمّ المرحاض أيضاً، وفيه تغلق الباب على ابن العم. «يا للرائحة كريهة هنا!»، يصرخ واحد من الأطفال، فيردّ عليه أحد الوالدين : «ربما تفوح رائحة كريهة، لكننا في منزلنا». هذه هي نهاية طريق الإنكفاء الإثني والتجمّع بين الأقران.

«ما هي [الإسرائيل] التي تدعمها .. بالضبط ؟»

إلى أي مدى يُمكن للتعصب الإثني أن يودي بالمجتمع الإسرائيلي ؟ الإقتراحات لتعزيز الدولة التسلّطية لم تنفذ بعد. يوجد في الأدراج مشاريع قوانين حول توطيد العزل والتفرقة العنصرية التي أرسى دعائمها القانون حول «قومية الدولة»، شرعنة «الفصل السكني» بين اليهود والعرب، على سبيل المثال. مشاريع قوانين أخرى تستهدف التضييق على نشطاء حقوق الإنسان. مشاريع قوانين تستهدف طرد النواب العرب من الكنيست. في آذار (مارس) 2017، كان أوديد فورر ينوي عزل أي نائب في البرلمان يُنكر الصفة اليهودية والديمقراطية لإسرائيل، أو يُدافع عن آراء «تهديد أمن إسرائيل». إن قانوناً كهذا، ذات صيغ مطّاطة، قد يُتيح المجال بلا شك لـ «تطهير» الكنيست من نوابه العرب، وهي مقدّمة لتطهيره من آخر نواب «لا يفكرون بشكل مستقيم» !

فيما يتعلق بمستقبل الفلسطينيين، هناك أيضاً مشاريع في الأدراج لكي تُجيب على مختلف السيناريوهات الممكنة. لكن الخط أصبح مرسومًا. في 10 تموز (يوليو) 2019 تحدّث نتنياهو في منتدى «مستوطنات السامرة» حيث عرض «المبادئ الخمسة» التي تقود سياسته في الضفة الغربية : «الأول : أن هذا (الضفة الغربية) وطننا. الثاني: سوف نستمر في البناء فيه وتطويره. الثالث: أي مقيم (مستوطن) ولا أية جماعة (مستوطنة) سوف يغادر الضفة في حال التوصل إلى اتفاق سياسي. الرابع: سوف تستمر القوات العسكرية والأمنية الإسرائيلية في السيطرة على كامل هذه الأراضي حتى وادي الأردن. الخامس: سوف أسعى للحصول على مصادقة دولية على هذه المبادئ... أنظروا ماذا حققنا في

الجولان والقدس (إعتراف ترامب)». أضاف بأنه ينوي الإستمرار في تطبيق السيادة الإسرائيلية تدريجياً على الضفة الغربية، لكنه لم يعطي أية تفاصيل.

يضيف المؤلف: قد يقول البعض بان هذا خطابٌ انتخابي، لكنه خطاب يستجيب لما ينتظره القسم الأكثر تصميماً في المجتمع الإسرائيلي. وهو - أي الخطاب - لا يواجه بأي عَرَضٍ سياسي مضاد. وكما لاحظ كثيرون، فإن المسألة الفلسطينية كانت مستثناة تماماً من النقاش السياسي خلال حملتي الإنتخابات النيابية اللتين جرتا عام 2019. وحتى لو لم يفز نتنياهو، فإن الخيار الذي طرحه للعلاقة مع الفلسطينيين لم يُناقش، ولا يبدو بأن هناك اعتراض عليه من حيث المبدأ، لا من جانب المعارضة ولا من جانب (حزب) «أزرق أبيض»، ولا من جانب حزب العمال. وعموماً فإن أغلبية من الناخبين معادية لقيام أية دولة فلسطينية. وحقيقة الأمر أن إسرائيل لا تريد التوصل إلى أي اتفاق سلام، لأن الثمن سيكون تقديم «تنازلات» على حساب الأراضي والمستوطنات، ونشوب أزمة سياسية داخلية. بالمقابل، الواقع الحالي «يمكن إحتماله» بالنسبة لأغلبية الإسرائيليين، وإن لم يبعث على الرضى.

إذن، لا اتفاقية سلام، ولا تخلّ عن الأراضي الفلسطينية.. إذن ماذا؟ لا يرى هجاي إعاد، مدير منظمة «بتسيلم» (لحقوق الإنسان) سوى خيارين: الأول، تعزيز دولة الفصل العنصري التي أقيمت. وكان لسان حال المحتل يقول: «ما دمنا نستطيع أن نتقدم، فإننا نُنَبِّئُ أمراً واقعاً. إذا كان لا بد من التفاوض يوماً ما، فسوف يكون هذا مأخوذاً (أي في الجيب).. لكن نأمل أن لا يأتي ذلك اليوم.. بالإنتظار، نحن نتقدم، نطرد، نستولي على الأراضي ونسحق الفلسطينيين بأمل دفعهم إلى اليأس. هذه الخطة تسير على قدم وساق منذ عقود. صحيح أنها أقلّ مما قد يتمناه الحكام، لكن الصبر له ثمن يجب دفعه. النية هي أنه إذا لم يرحل الفلسطينيون اليوم، فإن أبنائهم سوف ينتهي بهم الأمر إلى القيام بذلك». الخطة الثانية، وفقاً لما يقوله إعاد، هي تلك الخاصة بغلاة القوميين المتطرفين، «إنهم يقولونها بصوت أقلّ خفوتاً، في اليوم الذي ستحين فيه الفرصة، علينا أن لا نفوّتها [حربٌ جديدة.. فرصةٌ جديدة].. هذا التعبير يُردّد أكثر فأكثر علناً في إسرائيل». والفرصة المقصودة هي إنشاء دولة «نقية إثنياً»، لا يوجد فيها مكان للعرب (أي التخلّص منهم). يُمكن للمرء أن يسمع هذه الفكرة، على شكل إقتراح في الكنيسة. يُتابع إعاد قائلاً بأن أنصار (هذه الخطة) يُواجهون بالإنكار العرقي والإثني والديني الذي بدا للعيان في أيامنا هذه في الولايات المتحدة وأوروبا وأماكن أخرى».

يؤكد سيلفان سبيل بأن نفوذ غلاة القوميين هؤلاء قد تقدّم كثيراً خلال الخمسين سنة من الإحتلال، ومع ذلك، فإنهم غير مهيمين بعد على المجتمع الإسرائيلي، ويُشكّلون الشريحة الأساسية من الرأي العام الذي ينادي بضم الضفة الغربية. إنه «الحزب الذي يتحمل مسؤولية الفصل العنصري من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر الأردن»، بإنتظار مجيء اليوم «المبارك» الذي ستتحلص فيه إسرائيل من سكانها الأصليين، وفقاً ليهودا شاول، مدير منظمة «كسر الصمت»، في مقابلة أجراها المؤلف معه في كانون الثاني (يناير) 2019.

أربعة إتجاهات تقسّم إسرائيل اليوم

يُشكّل هذا الحزب الإتجاه الأول من بين أربعة إتجاهات كبرى، هي في نظر شاول، تقسّم إسرائيل اليوم. يُسمّى الفئة الثانية «حزب السيطرة»، وهو الأكبر عددياً، ويضم الأعضاء «المعتدلين» في الليكود وحتى العماليين، مروراً بالوسطيين في «أزرق أبيض». «لا يشترك هذا المعسكر في التعلّق الروحاني بالأرض. ما يهّمه هو الحفاظ على السيطرة على الفلسطينيين وتقويض هويتهم الوطنية». ولذلك، فإن ضمّاً رسمياً ليس مفيداً بالضرورة. يمكن لهذا المعسكر «الذهاب لدرجة الحديث عن دولة

فلسطينية، إذا كان هذا ضرورياً ؛ لكن الأمر سوف يتعلق عندها بدولة عاجزة تحتفظ إسرائيل بسيطرتها المطلقة عليها».

بالنسبة للفئة الثالثة التي يُجسدها أفيغدور ليبرمان، الأمر الأساسي يكمن في الفصل الإثني (العرقى). هذا الإتجاه لا تهمة الأرض. يُريد دولة تتخلص من العرب. هذا كل شيء. وإذا ما توفرت شروط ملائمة جداً لإسرائيل، فإنه على استعداد لقبول تبادل أراضٍ وسكان. يوضح شأوول بان هذا الإتجاه يعتبر المليون و800 ألف فلسطيني من مواطني إسرائيل «تهديداً لا يقلّ خطورة عن الأراضي المحتلة». تُريد هذه الفئة إقامة السيادة الإسرائيلية من البحر الابيض المتوسط وحتى نهر الأردن، وفيها يتم «كنتنة» (= أي وضع في كانتونات) الفلسطينيين الذين سيتمتعون بشكل من الحكم الذاتي، مثل ذلك الذي كان مطبقاً في بانتوستانات في جنوب إفريقيا. تسمى هذه الخطة في إسرائيل - من باب الإستهزاء والسخرية - «إمارات فلسطين العربية». في إطار إسرائيل الكبرى، سوف يتم تجميع الفلسطينيين في جيوب منفصلة من أراضٍ صغيرة جداً «محكومة ذاتياً» حول مدنهم التي سيديرونها تحت المراقبة.

يُسمى شأوول الفئة الأخيرة «حزب التكافؤ»، ويقول إنه «حزبي وحزب جميع أولئك الذين يريدون وضع حدٍ للإحتلال. هناك البعض في هذا الحزب - كأمثالي - ينادون بوجود دولتين ذات سيادة جنباً إلى جنب. آخرون يريدون دولة واحدة : شخص واحد، صوت واحد. لكن كلانا يريد المساواة بين رعايا الشعبين». يضم هذا المعسكر أغلبية كبيرة من أصوات الفلسطينيين من المواطنين الإسرائيليين، وأصوات أقلية ضئيلة من اليهود. «هذا المعسكر ضعيف جداً؛ ومع ذلك، فإن الإتجاهات الثلاثة الأخرى تتفق فيما بينها على الرغبة في محوه».

لن تتغير إسرائيل بدون ضغط قوي عليها

يصف شأوول العمى والإغلاق المعمّم لمجتمع ينساق إلى الخيارات الأسوأ دون أن يُلاحظ أحد من داخله ماذا يمكن عمله لوضع حدٍ لذلك، ومنّ يمكن أن يقوم بذلك. ولا يبدو بأن المجتمع اليهودي الإسرائيلي قادرٌ على مقاومة التيار الجارف الذي يسيطر عليه. لن يحدث شيء في الشرق الأوسط بدون إجبار إسرائيل على التخلي عن سيطرتها على الفلسطينيين؛ ويمكن أن يتم ذلك من خلال إئتلاف دولي للقوى الرئيسية (الولايات المتحدة، أوروبا، روسيا.. على الأقل). بدون ممارسة ضغط قوي على إسرائيل فإن هذه الدولة لن تتغير سياستها. لا يمكن للمرء أن يستبعد نظرياً بأن تلك الإحتمالية قد تحدث في ظل ظروفٍ جديدة. لكنها في الوقت الحاضر مستبعدة. بالمقابل، هذا لا يعني بأن القوى سوف تحتفظ بالعلاقات نفسها القائمة بينها وبين إسرائيل.

قريباً لن يعود السؤال المتعلق بـ «حق إسرائيل في الوجود» ذات طبيعة بلاغية أو أيديولوجية، لأن إسرائيل موجودة، وهذا واقعٌ ومعترف بها من قبل دول العالم. سوف يُطرح السؤال من وجهة نظر عملية. بمجرد أن يُثبت نظام الفصل العنصري، ليس في الممارسات اليومية لوحدها (مثلما هي الحالة منذ وقت طويل)، بل عندما يتعزّز في تغوّله في أحكام القضاء، سوف يتوجّب على قادة الأنظمة الديمقراطية الليبرالية التي قادت الغرب منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، كما يعتقد جدعون ليفي، الإجابة على الأسئلة التالية : «ماذا تدعمون ؟ أية إسرائيل بالضبط ؟» إسرائيل غير متجسّدة، تلك التي يريد المرء تجاهل ممارساتها، أم إسرائيل حقيقية، تلك التي تُجسّد نظاماً إثنوقراطياً تسلطياً حتى في أبسط ثنائيه ؟ ومثل هذه الأسئلة سوف تطرح نفسها إن عاجلاً أم آجلاً على اليهود الذين يعيشون خارج إسرائيل؛ مثلما بدأ يحدث في الولايات المتحدة... هذا إذا كانوا لا يريدون هم أيضاً الإنسياق وراء التنصّل الإسرائيلي الذي يبدو بأن نهايته لن تكون إلا مؤلمة جداً.

«هناك يتموضع الضعف الذي سيودي بنا إلى السقوط»

حقيقة الأمر، وهذه مفارقة معروفة، يبرز القلق منذ الآن على مستقبل البلد في المجتمع اليهودي الإسرائيلي على شكل تشاؤوم راسخ بعمق. لا يبرز هذا فقط - كما يُذكر السينمائي أريز بيري - من خلال الطلبات التي يُقدّمها عشرات، وربما مئات آلاف الإسرائيليين للحصول على جواز سفر أوروبي، «لأن المرء لا يعرف أبداً ماذا يمكن أن يحدث غداً؛ لأن فقدان الأمل منتشر بين صفوف الشباب الإسرائيلي أكثر بكثير مما يمكن للمرء أن يتخيلَه» (مقابلة مع المؤلف بتاريخ 3 كانون الثاني / يناير 2019). أما المصدر الرئيس لعدم الأمان هذا فهو أن سياسة القوة تنتج بالدرجة الأولى زيادة في الخوف.. هناك يكمن «عجز القوة»، كما لاحظ بيرتراند بادي (أستاذ العلوم السياسية الفرنسي المشهور والمتخصص في العلاقات الدولية، وهذا عنوان كتاب له صدر عام 2004 في باريس). يبدو اليوم بأن تعزيز إسرائيل كدولة فصل عنصرى لفترة غير معروفة هو الإحتمال الأكثر ترجيحاً، ما دامت موازين القوى تميل لصالحها على جميع الصعد. لهذا السبب، يستمر الإسرائيليون في العيش بقلق دائم، وهم مدركون بدرجات مختلفة بأن هذا الوضع مزعزع وغير مضمون أكثر بكثير مما يبدو. ومهما كان ميزان القوى ودرجة تعقيد التقنيات ووحشية الوسائل المطبّقة، وحتى لو وقع طرد جديد كثيف للفلسطينيين، فلا شيء سوف يضمن للإسرائيليين أبداً إستخراج أنفسهم من الفخ الذي أوقعوا أنفسهم في أحبولته. من فرط ما جرى من إغلاق جميع الأبواب، مثلما كان يصف هانوك ليفين، تتحوّل الخشية من الوقوع في (أقلّ) فشل، بنظرهم، إلى مخاطرة للوقوع في هزيمة لا يمكن تلافئها. كما لو أن حجراً واحداً، إذا سُحب من بناء يقومون بتشييده، سيهدده بالإنهيار.

بعد ذلك، يعرض المؤلف لشهادات واعترافات أربعة إسرائيليون بارزين، يُعبّرون فيها عن نظرتهم المتشائمة تجاه مستقبل إسرائيل.

في كانون الثاني (يناير) 2019، لأعطى كلٌّ من الجنرال إسحق بريك والمؤرخ بني موريس مقابلتين طويلتين بمناسبة تقاعدهما، كان يفصل بينها ستة أيام.. عمل بريك مراقباً عاماً للجيش الإسرائيلي لمدة عشرة أعوام. أما موريس، فكان أول من أماط اللثام في إسرائيل عن طرد الفلسطينيين في الأعوام 1947 - 1950، ومنذ ذلك الحين، تحوّل إلى نصير للقيام بعملية طرد جديدة للفلسطينيين.

في هاتين المقابلتين عبّر الرجلان عن رؤية سوداء للمستقبل. يجهر الجنرال بالقول: «إسرائيل تعيش فوق (سفينة) تايانك (لا أحد يُريد سماع أخبار سيئة عن الجيش - صحيفة هآرتس 16 كانون الثاني / يناير 2019). حسب أقواله، فإن سلاح الجو وحده هو الذي سيكون عملياتياً إذا واجهت إسرائيل حرباً حقيقية. سوف لن تكون القوات البرية قادرة على خوضها. يقول: «القدرات المهنية في بعض الوحدات هي في حالة إنهيار مستمر». إن اختزال الجيش إلى طيرانه وحده يُعبّر عن «مفهوم كارثي» للمستقبل. بريك لا يعبّر عنها بفظاظة، لكن فكرته واضحة. لقد تم استخدام أجيال من الشبان بصورة مفرطة في القيام بعمليات شرطة حقيرة في احتلال الفلسطينيين، بدلاً من الإنصراف إلى التدريب على الحرب؛ ومن هنا تدنّى مستوى القوات البرية للجيش الإسرائيلي. ومن هنا خشية الجنرال من الإصطدام بجبل الجليد iceberg.

بني موريس هو الآخر متشائم، ولكن بطريقة مختلفة. بعد أن عبّر عن أسفه الشديد لأن إسرائيل لم تقم بإنجاز التطهير العرقي للفلسطينيين بشكل تام عام 1948، يعتقد بأن وضع بلده بلا مخرج ولا نهاية له. إذ أنه لا يرى كيف يمكن لإسرائيل أن تنجح في طرد ليس 800 ألف فلسطيني، كما جرى قبل سبعين سنة، بل ما يقارب ستة ملايين ونصف المليون فلسطيني يتوزعون بين الضفة وإسرائيل وغزة. وعلى العكس مما جرى في النكبة، فإن عملية الطرد اليوم ستجري أمام كاميرات العالم كله. يستنتج

موريس بأنه يوجد من العرب منذ الآن بمقدار ما هو موجود من اليهود في المساحة التي تسيطر عليها إسرائيل. «هذه الأراضي سوف تصبح لا مناص دولة واحدة بها أغلبية عربية. إلا أن وضعاً تكون فيه مسيطرون على شعب محتل مجرّد من الحقوق لا يمكن له الإستمرار في العالم الحديث للقرن الواحد والعشرين». ثم يوضّح سيناريو يكون فيه السكان من الشعبين متجمّعين في دولة، «ما أن يحصل (الفلسطينيون) على حقوقهم حتى يطلبون عودة اللاجئين. سوف يصبح اليهود الذين سيبقون أقلية مضطهدة ومعرّضة للمذابح في بحر من الفلسطينيين. أولئك الذين سيكون بمقدورهم الهرب، سوف يهربون إلى أمريكا والغرب» (...). ويصل إلى الإستخلاص قائلاً : «الآن، لا يوجد أي باعث لدى الفلسطينيين للقيام بتنازلات، لأن الدولة اليهودية لن تستمر في الوجود. سوف ينتصرون.. سوف يهزموننا.. بعد ثلاثين أو خمسين سنة» (مقابلة مع المؤرخ بني موريس أجراها أوفر أديريت، ونشرت في صحيفة هآرتس بتاريخ 22 كانون الثاني / يناير 2019).

تبدو هذه الرؤية الكابوسية للمستقبل غير مرجّحة بالنظر إلى موازين القوى الحالية. لكنها تدلّ على خشية تستند إلى أساس. إذا قصدت إسرائيل الإستمرار في الوجود بدون ان تعيّر شيئاً في الأسس التي تقوم عليها فإن هذا الوجود يجب أن يمر إجبارياً بالتدعيم التدريجي لفصل عنصري كامل الهيكله والتقنين. يمكن لهذه الدولة أن تستمر لزمان من المستحيل التنبؤ به. ها هو إحتلال مستمر منذ خمسين سنة ؛ هل كان أحدٌ يتخيّل ذلك ؟ لكنه من الواضح أن دولة كهذه لن تستمر قائمة إلى الأبد. التمييز الممارس ضد سكان «مجرّدين من الحقوق» سيضمحلّ هو الآخر عاجلاً أم آجلاً، خصوصاً وان إسرائيل سوف تعزّز - من الآن وإلى ذلك الوقت - صلاتها مع جميع الأنظمة «الهوياتية» في العالم. لكنها، عندما تفعل ذلك، سوف تعزل نفسها أكثر يوماً بعد آخر. وسواء أكان ذلك يسبّب الحزن أو الفرح، فإن عدداً كبيراً من الإسرائيليين هم على وعي به منذ الآن.

يُضيف سيلفان سبيل : كان حاييم غوري (1923- 2018) آخر «الشعراء الوطنيين» قد عبّر أمامي عن هذا الشعور بالمأزق خلال مقابلة طويلة أجريتها معه في كانون الثاني (يناير) 2006. كان هذا الرجل صهيونياً متحمساً، وفي فترة من الفترات آمن بإنبثاق «العبري الجديد» المتحرّر نهائياً من يهودية الشتات. بعد حزيران (يونيو) 1967، إنقلب إلى الحماس الصوفي لـ «إسرائيل الكبرى»، قبل أن «يكشف الوطنية الفلسطينية»، كما كان يقول. عندما أرادت وزيرة الثقافة تسيبمه عام 2016 «جائزة العمل الصهيوني» رفضها مندداً بـ «الأيدولوجية القومية المتشدّدة والحماس المسيحاني» للحكومة. عندما التقيت به، كان عمره ثلاثة وثمانين سنة. كان يعتبر بأن المثال الأعلى الصهيوني «القائم على فكرة الإستيلاء على الأرض عن طريق القوة قد مني بالفشل. تجعلّ المواجهة مع الشعب الآخر الذي يعيش هنا الأمر مستحيلاً»، قال للمؤلف سيلفان سبيل.

بريك، موريس، غوري.. إنطلاقاً من مقدمات منطقية مختلفة توصلت هذه الرؤى الثلاث الصادرة من داخل الحراك الصهيوني التاريخي نفسه إلى نتائج متشابهة فيما يتعلق بإستحالة استمرارية وجود إسرائيل الحالية. هناك الكثير من بين أولئك المنخرطين في الكفاح ضد الإحتلال يشاطرون تلك الرؤى.

يقول حجاجي إلعاد، مدير منظمة بتسيلم لحقوق الإنسان : «المجتمع المدني الإسرائيلي شديد الضعف ومملوء بالأكاذيب. تُستخدم إداة جندي كل عشر سنوات كوسيلة لإضفاء جدارة ما للديمقراطية على الطريقة الإسرائيلية. الجرائم التي تُرتكب حقيقية، والتحقيقات التي تجري كذب ونفاق. كم من الوقت يُمكن مواصلة هذه الخديعة ؟ إلى وقت طويل ؟ نعم، ... إلى ما لا نهاية ؟ لا أعتقد ذلك. هناك يتموضع الضعف الذي سيودي بنا إلى السقوط». (محادثة أجراها المؤلف مع حجاجي إلعاد بتاريخ 7 كانون الثاني / يناير 2019).

إنها موجة الوعي بهذه الخديعة واستحالة التملص منها ؛ إذ ان الخوف مما يمكن أن يحدث حينها كبير. وهذه [الخديعة واستحالة التخلص منها] هي التي تجعل عدداً كبيراً جداً من الإسرائيليين يشعرون بأن وضعهم هش وغير مضمون. وهذا يتيح المجال أيضاً لقادتهم للسيطرة من خلال التثمين المنتظم للقوة التي وصلت إليها إسرائيل، بينما هم (أي القادة) يؤججون - في الوقت نفسه - باستمرار مشاعر الخوف التي يعيشها المواطنون اليهود.

«تجديد الشتات» في الولايات المتحدة

تحت هذا العنوان، يؤكد المؤلف بأن الهيكة النهائية لدولة قائمة على الفصل العنصري سوف لن تؤثر فقط على الفلسطينيين والإسرائيليين. فالمؤسسات الدولية والمجتمعات المدنية سوف يزداد رفضها أيضاً لمثل تلك الدولة. ويتساءل المؤلف : هل ستحرر يهودية الشتات تدريجياً من هذه الدولة المارقة التي تدّعي بأنها الطرف الوحيد المخول بالنطق باسم اليهودية ؟ ويجب المؤلف على التساؤل بالتأكيد بأنه قد بدأت تظهر منذ الآن بوادر طلاق ممكن من المكان الذي ربما لم يتوقعه إلا القليلون، وهو الولايات المتحدة.

يؤكد المؤلف بأن المرء يشهد حالياً في أمريكا ما يمكن أن يُطلق عليه «نهضة الشتات»، أي إنبثاق ثقافة وتجربة يهوديتين أمريكيتين تدّعيان بقوة انتمائهما إلى اليهودية وتتأسس بعيداً عن إسرائيل، وحتى بمعاداتها، بالنسبة للبعض. وهذه ظاهرة جديدة حقاً لم يبرز مثيل لها منذ حزيران (يونيو) 1967. فمنذ ذلك التاريخ، كانت الهوية اليهودية داخل جماعات الشتات مرصوفة ومرتبّة حول محور دعم إسرائيل حتى على الصعيد المؤسساتي. كانت إسرائيل تُجسد اليهودية المعاصرة والمنارة التي تتجه أنظار يهود العالم إليها. أكثر من ذلك، طوّرت الصهيونية ودولة إسرائيل أيديولوجية معادية جداً وتحقيرية تجاه «ثقافة يهود الشتات». (ويسرد المؤلف أمثلة عديدة بليغة على ذلك).

اليوم، يُعيد اليهود الأمريكيون إكتشاف الشتات (Diaspora)، أي «يهودية جوهريّة لم تعد بحاجة لإسرائيل من أجل تأكيد وجودها». في نظرهم، كان من المفترض أن تكون إسرائيل «منارة للأمم»؛ إلا أنها اليوم موضع خزي وعار، ومنارة لأسوأ الأنظمة، كما يقول هاري سيغمان، أحد المراقبين الموثوقين لليهودية الأمريكية. ووما يساعد في تطور الانقسام داخل اليهودية وجود «يهودية إصلاحية» في الولايات المتحدة تعتقد بأن على اليهود المساهمة في تحسين أوضاع البشرية. أصبح الابتعاد السياسي والثقافي بين المجتمع اليهودي الإسرائيلي والأمريكي جلياً أكثر فأكثر؛ إذ نشرت مجلة «الجمهورية الجديدة» The New Republic عدداً خاصاً في أيلول (سبتمبر) 2018 بعنوان «شتات منقسم»، مكرّس بالكامل للإشفاق الجاري بين اليهوديتين (اليهودية الإسرائيلية واليهودية الأمريكية)، وفيه يمكن للمرء أن يقرأ مقالات كان من الصعب جداً الإعتقاد بإمكانية نشرها في مجلة فكرية بارزة قبل بضعة سنوات.

وعليه، يستنتج يهودا كورتزر، وهو رئيس لمؤسسة تعليمية يهودية خاصة كبيرة، بأن اليهود الأمريكيين والإسرائيليين «لا يتشاركون في معظم العناصر التي تشكّل الثقافة نفسها». يُفصّل قائلاً : هناك التعارض بين العرقية المتطرفة للإسرائيليين، ونزعة يهود أمريكا لتفضيل مجتمع متنوّع الأعراق. وهناك غياب التعددية الثقافية وطريقة التعامل مع الفلسطينيين والتحالفات الدولية. كل ما يميّز إسرائيل اليوم يساهم في اغتراب وغضب اليهود الأمريكيين تجاهها. ومن هنا ينبثق «البديل» : «إمكانية الذهاب لوحده، إذا لم يكن ضد إسرائيل فبدونها على الأقل. يحلم كورتزر بتطور يسمح لليهود «بالأ يتخلوا عن مشروع إسرائيل لكن بدون الخضوع إلى إخلاص ذليل». يخشى يهودا كورتزر بأن هذا الأمل قد أصبح كاذباً في ضوء ما أضحت إسرائيل عليه.

في الملف نفسه الذي نشرته مجلة «الجمهورية الجديدة» يُعنون الكاتب جاكوب باشاراك مقاله بـ «وطنٌ في أمريكا»، وفيه يُدافع بوضوح من أجل أن يصرف اليهود الأمريكيين النظر عن الصهيونية. يقول كتمهيد : «أنا منكم من إسرائيل». والذي ينهكه، فيما هو أكثر من الأفعال اليومية المرتكبة ضد الفلسطينيين، «هذه الصعوبة في الإنفلات» من الصلة بإسرائيل، «عندما تُرجع أية محادثة حول ماهية اليهودي، سواء تعلّق الأمر بالتقيّد بطقوس السبت، أو شوي خنزير يوم السبت في حديقتك، بدون التوقّف عند مسألة إسرائي، هذا البلد البعيد والغريب الذي يقوم مقام النجمة القطبية بالنسبة للبعض منا، وكعبء بالنسبة للبعض الآخر، لكنه في كلا الحالتين يُشكّل قلقاً وجودياً دائماً في حياتنا كيهود». يتابع جاكوب باشاراك : «كم يكون حلواً لو يتمكن اليهودي الأمريكي من أن يحيا حياته بدون أن يُجرّ بصورة منتظمة من خلال محدّثيه، أكانوا يهوداً أم غير يهود، إلى تحديد نفسه بالنسبة لهذه الدولة «إسرائيل».. التي يستنتج بسعادة بأن شباناً يهوداً كثيراً قد بدأوا في الإنفكاك عنها في أيامنا هذه». يحلم الكاتب جاكوب بأن يتمكن من المجاهرة: «أنا يهودي وإسرائيل لا تعنيني»، ويحلم أيضاً بأن يتمكن من النضال ضد العنصرية، خاصة اللاسامية المتجددة في الولايات المتحدة، بدون أن يكون خاضعاً لمناورات التلاعب التي تفرضها إسرائيل في هذا الكفاح.

بالرغم من التقدم الذي يحرزه خطاب دعاة نهضة اليهودية، إلا أنه لا يزال محدوداً في صفوف اليهودية الأمريكية، ويقتصر على الدوائر الفكرية والفنية والجامعية. لكن ما يمكن قوله منذ الآن بأن النقاش حول مستقبل الشتات اليهودي المتجدّد قد أصبح مطروحاً علناً في الولايات المتحدة. ويعتقد الصحفي جوناتان وايزمان بأن اليهوديتين الإسرائيليتين والأمريكيتين يقتربان من نقطة القطيعة. ويلاحظ بأن «المبادئ الحضارية» التي تربّى عليها اليهودي الأمريكي (المستمدة من الأسس التي قامت عليها الولايات المتحدة الأمريكية، كالتسامح والتعددية وحرية التعبير) تختلف بشكل جذري عن تلك التي تربّى ونشأ عليها اليهودي الإسرائيلي.

الحلقة القادمة (التاسعة والأخيرة)

الخلاصة

«إسرائيل ضد اليهود»

طوني جُدت... لإحياء ذكراه

(الحلقة 9 : مقتطفات من كتاب «دولة إسرائيل ضد اليهود» للكاتب اليهودي سيلفان سيبيل)

الخلاصة

«إسرائيل ضد اليهود»

طوني جُدت....لإحياء ذكراه

في هذه الخاتمة، يستعيد المؤلف، سيلفان سيبيل، المقال المهم الذي نشره المؤرخ الأمريكي الكبير، من أصل بريطاني، طوني جُدت (Tony Judt) [1948 - 2010] في صحيفة نيويورك ريفيو بوكس بتاريخ 23 تشرين الأول (أكتوبر) 2003 [New York Review Books]، بعنوان «إسرائيل : البديل». أثار هذا المقال في حينه ضجة إستنكار عارمة، وأدى إلى توجيه تهجمات لا تحصى ضد الكاتب، وذلك لسببين: الأول: هو أنها كانت تلك المرة الأولى التي يطرح فيها مفكر يهودي أمريكي ذات وزن، خيار دولة مشتركة للإسرائيليين والفلسطينيين من أجل حلّ الصراع بينهما. كان يبدو له خيار انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة كما لو أنه عفى عليه الزمن ولم يعد ممكناً، كما كتب. أما الخيار الآخر الذي يقوم على ضم الأراضي المحتلة بدون منح الفلسطينيين حقوقهم الوطنية فسوف يُحوّل إسرائيل بصفة نهائية إلى دولة قائمة على الفصل والتمييز العنصري. وأخيراً، فإن الخيار القائم على طرد الفلسطينيين، من جديد، من أراضيهم سوف يجعل من إسرائيل «دولة خارج القانون، دولة منبوذة عالمياً». وبناءً على ذلك، إقترح «جُدت» البدء في «التفكير بما هو غير معقول وغير وارد وغير قابل للتفكير فيه»: وجود دولة ديمقراطية مشتركة لليهود والعرب (وللأقليات الأخرى) التي تعيش فوق الأراضي التي تشكّل معاً إسرائيل وفلسطين. بعبارة أخرى، خيارٌ سياسي حيث «لا يكون فيه مكان بعد لدولة يهودية»، كما سلّم بذلك «جُدت». وفي أفضل الأحوال، سوف تفقد هذه الدولة جزءاً كبيراً من سيادتها من خلال الإنصهار في فدرالية مع الفلسطينيين يتمتع فيها المجموعتان السكانيتان بحقوق جماعية متكافئة. كان «جُدت» يطرح حينها تساؤلاً لا أكثر. ومع ذلك، فإن مجرد طرح تلك الفكرة أثارت ردود فعل مبالغاً فيها داخل الطائفة اليهودية الأمريكية وخارجها.

والحال، كان الموضوع الذي أحدث نقمة كبيرة جداً هو النظرة الأكثر عمومية التي إستند إليها «جُدت» تجاه إسرائيل. كتب «جُدت» في مقاله المذكور يقول: «إن الفكرة بحد ذاتها لدولة يهودية - دولة يحتفظ فيها اليهود والدين اليهودي بامتيازات حصرية يستثنى منها غير اليهود إلى الأبد - هذه الفكرة مزروعة في زمن آخر وفي أماكن أخرى». ويُضيف بأن إسرائيل هي أولاً نتاج لنمطٍ من القومية التي تجاوزها الزمن والمعادية للحدثة، قومية إثنية كانت سائدة في شرق أوروبا في القرن التاسع عشر، وهي تبدو (للكاتب «جُدت») متنافرة مع تطور عالم «مُعولم» (لا يتوانى عن نقد إنحرافاته في اللامساواة)، عالمٌ أصبح فيه تجاوز الحدود والإختلاط والإنتحاح هي المعيار. وهنا يصل «جُدت» إلى عباراته البليغة: «الحقيقة المؤلمة والمثبّطة للعزيمة لا تكمن في أن سلوك إسرائيل الحالي سيءٌ بالنسبة للولايات المتحدة، بالرغم من أن هذه حقيقة، ولا حتى بأنه سيءٌ بالنسبة لإسرائيل نفسها، مثلما يعترف ضمناً عدد كبير من الإسرائيليين. لا، الحقيقة المثبّطة للعزيمة والمؤلمة هي أن إسرائيل أصبحت اليوم سيئةٌ بالنسبة لليهود». ويخلص إلى القول: «إسرائيل مفارقة تاريخية، شيءٌ باند ينتمي إلى عصر مضى؛ وأكثر من ذلك، تُعاني من خلل وظيفي»، مضيفاً «في صدام الثقافات» المعاصر، بين، من جهة، ديمقراطيات منفتحة وتعددية، ومن جهة أخرى، دول إثنية عدوانية وغير متسامحة ويقودها الإيمان، فإن إسرائيل تُعرض نفسها بشدة للسقوط في الجانب السيئ».

عندما كتب «جُدت» هذه العبارات، لم يكن يتخيل، ليس فقط بأن «الشيء البائد ذات الخلل الوظيفي» الذي يُشكّل الإنطواء الهويّات يسوف يكون مُصادقاً عليه إلى هذا الحد في إسرائيل لدرجة أنه سيكون مسجلاً في قانونها الأساسي بعد خمسة عشر عاماً، ولكن سيشهد أيضاً عودة نشطة على الساحة الدولية. لهذا، فإن تشخيصه فيما يتعلق بالصفة الرجعية للفكر الهويّاتي يبقى صحيحاً أكثر من أي وقت مضى.

أصبحت إسرائيل تشكّل تهديداً لليهود العالم بأكثر مما هي حماية لهم

فيما يتعلق بإسرائيل، فإن الفكرة التي استقرأها «جُدت» هي أن هذه الدولة التي أنشئت لكي تكون ملاذاً لليهود المطاردين والمهدّدين في وجودهم، أصبحت - على العاكس - «سينة» لهم؛ فمن خلال تحوّلها إلى دولة تمارس الفصل والتمييز العنصري أصبحت تُمثّل تهديداً لليهود العالم بأكثر مما هي حماية لهم. أثارت هذه الفكرة في حينها تعليقات غضوبية، وهّد العديد من القراء المشتركين منذ عقود في هذه المجلة الرصينة، ومكتبات جامعية بتوقف اشتراكهم فيها إذا استمر «جُدت» في الكتابة فيها. لكن رئيس تحريرها بوب سيلفرز لم يستسلم.

اليوم، تبدو المجادلات التي وقعت آنذاك في الولايات المتحدة قديمة قطعاً. بخلاف ذلك، تُفهم أقول «جُدت» من قبل كثيرين بكونها تحذيراً إستثنائياً جاء قبل أوانه: لأن عدداً من الإسرائيليين يعتبرون بأن إسرائيل قد «سقطت في الجانب السيء» بحكم الأمر الواقع، وأصبحت دولة فصل وتمييز إثني من خلال قوانينها؛ بل وأكثر من ذلك، من خلال ممارساتها اليومية أيضاً. ولأن أغلبية كبيرة من اليهود الإسرائيليين يؤيدون أيضاً وبلا تحفظ المظهر الذي أخذته سياسة دولتهم تجاه الفلسطينيين، وكذلك تجاه إحترام المعايير الديمقراطية الخل بلدهم نفسها، مثلما ثابر هذا الكتاب على إظهاره، مؤكداً التنبؤ الذي صدر عن «جُدت» حول تطور إسرائيل. أخيراً، لأنه - كما رأينا - هناك أعداداً متزايدة من الأمريكيين، وخاصة من اليهود الأمريكيين، وبينهم من لا يزال يعتبر نفسه صهيونياً، يعتبرون هم أيضاً بأن إسرائيل قد سقطت في الجانب السيء، وبأن تطورها مُصيبة، وبأن النتائج يمكن أن تكون كارثية بالنسبة لهم. وهذا ما يُفسّر غضب أولئك - من بينهم - الذين يديرون الظهر لإسرائيل.

لماذا أصبحت إسرائيل «سيئة بالنسبة لليهود» ؟ للإجابة على هذا السؤال، يُسهب المؤلف في استعراض أسباب ثلاثة، يُمكن تلخيصها على النحو التالي:

- عندما تربط إسرائيل اليهود بالقوة الصاعدة لهذه الحركات الجديدة المتعصّبة إثنيّاً والمتسلّطة، وهي حركات تزدهر في أنحاء العالم؛ وعندما تقدّم نفسها، عن حق، بصفتها رائدة ومنظرة أصيلة لهذا الإنطواء على الذات، فإنها - أي إسرائيل - تضع اليهود الذين يواكبون مصيرها على طريق التخليّ عما كان يمثّل «ثقافة ومجد» اليهودية في الحقبة المعاصرة: ذلك الإلتزام المتغيّر الشكل من أجل التقدم، والتمسكّ بالعلم على حساب الخرافة، وأيضاً رفض العنصرية مهما كان شكلها. إلا أن العلاقة مع اللسامية التي تغذيها الصهيونية بشكل عام، وخاصة أقصى اليمين داخلها الذي أصبح مؤثراً جداً، تُظهر أيضاً الخطر الذي أصبحت تُمثله الدولة اليهودية من الآن فصاعداً بالنسبة لليهود الشتات. فقد أصبح تعزيز التحالف مع المعادين للسامية بالنسبة لدولة إسرائيل أكثر أهمية من المحافظة على سلامة اليهود في البلدان التي تنتعش فيها اللسامية من جديد. على سبيل المثال، طلب نتنياهو من سفيره في المجر بالآ يقلق من الحملة المعادية للسامية هناك، وذلك لكي يحافظ على مصالح إسرائيل بشكل أفضل.

- تعمل إسرائيل على تصدير الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وتفتش عن وسائل لجرّ يهود الشتات إلى طريق الرهاب من الإسلام، ومحاولة التماثل بين المعاداة للسامية والمعاداة

للصهيونية؛ والغرض من ذلك كله إعادة اللاسامية إلى الفضاء العربي - الإسلامي من أجل تيرئة اللاسامية القديمة «البيضاء» التقليدية. لكم إسرائيل بعملها هذا تُجازف بحياة اليهود الذي يؤيدونها، وستترد الحملات ضدهم. فالعنصرية لا تتجزأ، ولا يمكن أن يكون هناك نوع «غير مشروع» من العنصرية كلاسامية، ونوع آخر «مشروع» كالعنصرية المعادية للعرب، أو للرهاب من الإسلام. لقد أدرك الشبان اليهود الأمريكيون بأن العنصرية المعادية للمسلمين سوف تقود في نهاية المطاف إلى العنصرية اللاسامية؛ ولذلك، عندما تتحالف إسرائيل مع حماة النزعات العنصرية وكره الأجانب، من أمثال مودي في الهند، وأوربان في المجر، فإنها توجج الكراهية ضد اليهود انفسهم، من خلال «شرعنة» أولوية العداء للمسلمين.

• السبب الثالث الذي من أجله أصبحت إسرائيل «سينة بالنسبة لليهود» يتمثل في أن الغلتقاء الأيديولوجي والتقاء المصالح مع قوى التفوق العرقي الأبيض في الولايات المتحدة، أو مع أولئك الذين يتلبسهم الحنين إلى القوميات التي كانت سائدة في سنوات 1920 - 1930 في بولندا والمجر ورومانيا وغيرها (وهؤلاء معروف عنهم تاريخياً عداؤهم للسامية)، هذا الغلتقاء يفقد الثقة بالنضال ضد اللاسامية. من سيق بإخلاص التزام قادة إسرائيل ضد اللاسامية عندما يأخذ هذا الإلتزام شكل التلاعب البائس؟ ستبدو الصورة على النحو التالي: هناك، من جهة، معادون للسامية يجب مقاتلتهم كالمسلمين والعرب والإيرانيين، ومن جهة أخرى، هناك أولئك الذين نصادقهم باستخفاف، لأننا نتشارك معهم في رؤية مشتركة للعالم. كما ان هذه العلاقة النفعية مع اللاسامية تترافق مع معركة دائرية دولياً من أجل جعل معاداة الصهيونية التجسيد المعاصر للاسامية، ولفرض «تعريف» جديد للاسامية في جميع المحافل الدولية، وهو التعريف الخاص بـ «التحالف الدولي من أجل ذكرى المحرقة» الذي يريد إلباس أي إنتقاد لإسرائيل وصمة لاسامية. يستشهد المؤلف هنا بفقرات لميشيل توبياني، الرئيس الفخري لرابطة حقوق الإنسان في فرنسا، يقول فيها بأن تجريم الخطاب المعادي للصهيونية لا يخدم أبداً محاربة اللاسامية، بل - على العكس - يُعزّزها.

يُلفت المؤلف الإنتباه إلى أن إسرائيل استفادت طويلاً على الصعيد العالمي، خاصة في البلدان الغربية، من إنحياز محاب، خصوصاً على شكل حماية ملزمة. كانت إسرائيل تُجسد البقاء اليهودي على قيد الحياة بعد «المحرقة». يلاحظ المؤلف بأن هذه الوضعية (statut) هي اليوم في طريقها إلى التفتت إلى حد كبير. ويبدو أن العملية أصبحت غير قابلة للعودة إلى الوراء، وهو ما يمكن إعتبره قابلاً للفهم جزئياً: الوقت يمرّ وتتضاءل يوماً بعد يوم ذكرى هذه الجريمة بفعل قوة الأشياء. يُغذي هذه العملية تحوّل المحرقة إلى أداة للتلاعب السياسي على يد قادة إسرائيل.

يختتم المؤلف كتابه بالإستشهاد بمقال لـ «إيفا إللوز» نشرته في آب 2018، وترى فيه «تيجتين إيجابيتين» لإنغلاق إسرائيل المشؤوم ولعمى أولئك الذين يسرون في ركابها. تأمل أولاً في أن يجعل ذلك يهود الشتات تدريجياً «أكثر إستقلالية عن إسرائيل»؛ وقد بدأت هذه العملية - كما لاحظنا - في الولايات المتحدة. ومن ثم، سيهب أوروبا من جديد «رسالة» هي تلك المتعلقة بالدفاع عن قيم أوروبا الليبرالية.. «وفي هذه المعركة، لن تكون إسرائيل إلى جانبنا»، وهي لم تكن هناك أصلاً.

وفي النهاية، يُختتم الكتاب بالتمني على اليهود، سواء أكانوا إسرائيليين أو غير ذلك، أن يدركوا الواقع، ويستخلصوا منه النتائج، بدلاً من الغستمرار في إخفاء الوجه. ومن أجل مقاومة الإنكفاء الإثني الأحادي «المستقرّ في زمن آخر» حيث تريد دولة إسرائيل جرّهم إليه.

